

رسميا.. القرار التاريخي للرئيس تبون يدخل حيز التنفيذ

■ منظمات مهنية: التزام يتحقق.. وقفزة نوعية في مسار تطوير الإعلام الوطني

دعت إلى تعزيز دور الشباب الإفريقي.. حادادي:

تكريس إفريقيا
الأكثر تكاملا
وازدهارا وسلاما



بواسطة إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

إدراج الصحافة
الإلكترونية كآلية
لإشهار الصفقات
العمومية

تجسّد مبدأ حضاريا في سياستها
الخارجية.. ناصري:

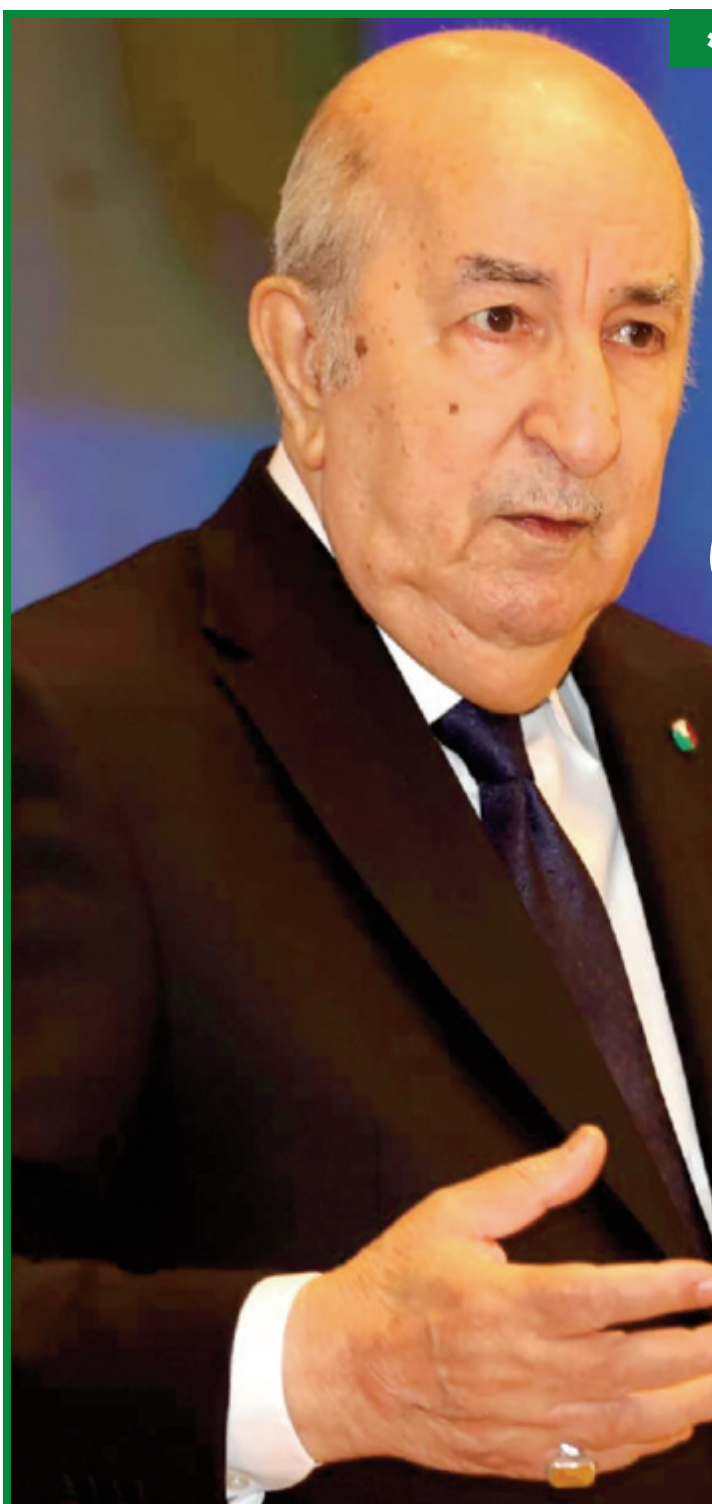
جزائر الشهداء
حاضنة ثورات التحرر
وقاهرة الاستعمار

الأمم المتحدة ملزمة بتعجيل استفتاء تقرير المصير.. الجامعة الصيفية للبوليساريو:

كل التقدير والامتنان للجزائر على مواقفها الثابتة والمشرقة

■ بولتون يعري استراتيجية "مملكة الحشيش" بالصحراء الغربية ■ تصفية بقايا الاستعمار مسؤولية أممية.. وتحالف الشيطان بين المخزن والصهاينة خطير يترصد بالمنطقة

رئيس المركز العربي الإفريقي للاستثمار.. أمين بوطالبي لـ "الشعب":



الجزائر المنتصرة

تقود إفريقيا نحو مستقبل آمن

- 70% من الاستثمارات المباشرة ستحظى بتمويلات معتبرة
- إصلاحات رئيس الجمهورية تحقّق أهداف التنمية والانتقال الاقتصادي
- نجاح مسبق للمعرض الإفريقي للتجارة البينية والتفاف حاشد حول أهدافه
- الجزائر تحرك التنمية والاستثمارات بإفريقيا السيدة والحرّة
- مشاركة 2000 عارض من 75 بلدا و35 ألف زائر مهني واتفاقيات بـ44 مليار دولار
- "جسر نحو فرص جديدة" الطبعة الأكثر طموحا ونجاحا منذ 2018

خمسون عاما من المقاومة الصحراوية تفضح المحتل المغربي

المخزن الكولونيالي..
بهتان في النزاع الأخير

بعد تعديل وزارة التربية موعد استئناف الدراسة

الدخول الجامعي
يوم 22 سبتمبر القادم

الباحثة في العلاقات الدولية سعيدة سلامة لـ "الشعب":

سيادة وأنفة الجزائر
كسّرت الوهم الفرنسي

شهادة سياسية جديدة تكشف أبعاد الصراع

بولتون يواصل فضح سياسة الاحتلال المغربي

البوليساريو أمام المجتمع الدولي. ورغم ما تملكه الرباط من أدوات إعلامية وعلاقات عامة، ظلت الجبهة، بحسب بولتون، الممثل الشرعي للشعب الصحراوي، قادرة على الصمود أمام حملات التشويه، مستندة إلى رصيدها النضالي وتقارير موثقة عن انتهاكات حقوق الإنسان ونهب الثروات في الإقليم المحتل. هذا الفشل المغربي في كسب المعركة على الرواية، يوضح أن الحقائق الصلبة، متى وثقت وأدرجت في تقارير المنظمات الدولية، تظل أقوى من أي خطاب دعائي.

وفي سياق متصل، تكتسب الإشارة إلى قرار دونالد ترامب الاعتراف بـ«السيادة المزعومة» على الصحراء الغربية أهمية خاصة. بولتون وصف هذا القرار بأنه خطأ استراتيجي ارتبط بصفقة سياسية في إطار «اتفاقيات إبراهيم»، ما يعكس كيف يمكن لقضية تصفية استعمار أن تتحول إلى ورقة مساومة في ملفات أخرى لا علاقة لها بحقوق الشعوب. وهذا البعد يكشف خللاً في المنظومة الدولية، حيث يمكن أن تُباع القضايا العادلة في مزاد السياسة الخارجية مقابل مكاسب ظرفية.

كذلك، فإن دعوة بولتون إلى إنهاء بعثة المينورسو إذا لم تكن هناك نية لتنظيم الاستفتاء، تمثل رسالة ضغط على الأمم المتحدة نفسها، التي أصبحت في نظر كثيرين عاجزة عن فرض قراراتها. فالمهمة التي أنشئت عام 1991 لتحقيق هدف محدد -وهو استفتاء تقرير المصير- تحولت إلى آلية إدارة أزمة بدلاً من حلها، ما يخدم سياسة المغرب في إطالة أمد الاحتلال. ومن الزاوية الاستراتيجية، يمكن القول إن تصريحات بولتون تمثل نصراً سياسياً للدبلوماسية الصحراوية، إذ تمنح شرعية إضافية للموقف المطالب بالاستفتاء، خاصة وأنها صادرة عن شخصية أمريكية بارزة خبرت الملف من الداخل.

فالتأثير العام الغربي، الذي يتأثر بأصوات السياسة السابقين، قد يجد في كلام بولتون مبرراً لإعادة النظر في مواقفه، خصوصاً في ظل تنامي الخطاب المناهض للاستعمار في إفريقيا. وفي المحصلة، فإن ما طرحه بولتون ليس مجرد رأي شخصي، بل شهادة سياسية تسقط الألقعة عن واقع يُراد له أن يبقى معتمداً. فالقضية الصحراوية، باعتبارها آخر مستعمرة في إفريقيا، تظل اختباراً حقيقياً لمصادقية النظام الدولي، وميزاناً لمدى قدرة الشعوب على انتزاع حقوقها في وجه قوى الاحتلال. وإذا كانت بعض العواصم تراهن على عامل الوقت لتصفية القضية، فإن التاريخ أثبت أن إرادة التحرر، مهما طال أمد الصراع، قادرة على قلب موازين القوى، وأن الشعوب التي تصمد لعقود لن تساوّم على حقها في الحرية. وتصريحات بولتون جاءت لتذكّر الجميع أن الاستعمار، مهما تجلّ بخطاب التنمية أو الاستثمار، يظل استعماراً، وأن تقرير المصير ليس منة من أحد، بل حق أصيل لا يسقط بالتقادم.

في عالم تتقاطع فيه المصالح وتتصادم المشاريع الاستعمارية القديمة مع أشكال النفوذ الجديد، تأتي تصريحات جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق والممثل الأسبق لدى الأمم المتحدة، لتعيد فتح ملف الصحراء الغربية من زاوية لا تخلو من الصراحة السياسية والوضوح القانوني.

علي مجالدي

القضية التي مازالت الأمم المتحدة تصنفها كملف تصفية استعمار، تحولت منذ ثلاثة عقود إلى مسرح لسياسة فرض الأمر الواقع، حيث يسعى المغرب المحتل لطمس الهوية الصحراوية تحت غطاء دبلوماسي واقتصادي مدعوم من قوى دولية، بينما يقف الشعب الصحراوي في مواجهة واحدة من أطول معارك التحرر في القارة الإفريقية. بولتون في حوار مع «الصحراء الغربية راديو الثورة»، يوم 12 أوت، لم يكتفِ بسرد تاريخ «خطة بيكر الثانية» لعام 2003 أو فشل بعثة المينورسو، بل قدّم شهادة سياسية تستحق التوقف عندها، لأنها تكشف بوضوح أن فشل تلك المبادرات لم يكن بسبب التعقيد التقني أو ضعف الإرادة الدولية، بل نتيجة رفض مغربي صريح لأي حل يفتح الباب أمام استفتاء حر يختار فيه الصحراويون بين الاستقلال أو الانضمام للمغرب. وفي هذا الرفض تكمن فلسفة المخزن: إدارة الزمن لصالحه، وتفريغ قرارات الشرعية الدولية من محتواها، مع الرهان على أن الإرهاق السياسي قد يدفع المجتمع الدولي إلى قبول الأمر الواقع.

في نفس السياق، يتضح من تحليل كلام بولتون، أن الإستراتيجية المغربية ليست منعزلة عن حسابات القوى الكبرى، وعلى رأسها فرنسا التي ترى في بقاء المغرب في الصحراء ضماناً لبقاء نفوذها في إفريقيا. بولتون لحن بوضوح إلى أن خسارة المغرب في هذه المعركة، تعني خسارة النفوذ الفرنسي في القارة، وهو ما يفسر المواقف الرمادية أو الصامتة من بعض العواصم الأوروبية، رغم وضوح قرارات مجلس الأمن ومبدأ تقرير المصير الذي تتغنى به تلك الدول في ملفات أخرى.

علاوة على ذلك، أشار بولتون إلى أن استمرار الوضع الراهن في الصحراء الغربية ليس مسألة محلية، بل هو عقدة جيوسياسية تؤثر على استقرار منطقة الساحل برمتها. فالسياسة التوسعية للمخزن، والتي تمتد إلى مطالبات في أراضٍ في دول أخرى، تمثل عنصر توتر دائم قد يهدد توازنات هشة في منطقة تعاني أصلاً من تحديات أمنية خطيرة. وهنا تكمن أهمية هذه التصريحات في ربطها بين ملف الصحراء وأمن الساحل، لأن ذلك يضع النزاع في قلب الاهتمام الاستراتيجي الدولي، بدل أن يبقى حبيس أرقة الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتردد بولتون في فضح البعد الدعائي للنزاع، مشيراً إلى فشل المغرب في تشويه صورة جبهة

اختتام أشغال الجامعة الصيفية لإطارات البوليساريو

الأمم المتحدة ملزمة بتعجيل تنظيم استفتاء تقرير المصير

■ شكر وعرفان للجزائر الصامدة على احتضان القضية



طرفي النزاع، جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، ومصادقة مجلس الأمن الدولي بالإجماع.

كما طالب الاتحاد الأفريقي، بفرض التطبيق الصارم لمبادئ وأهداف قانونه التأسيسي، وخاصة احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال. من جهة أخرى، طالب مسؤول التنظيم السياسي للبوليساريو، الاتحاد الأوروبي بالامتناع عن توقيع أي اتفاق مع دولة الاحتلال المغربي، بمس أراضي الصحراء الغربية أو أجواها أو مياهاها الإقليمية، باعتباره ذلك انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الأوروبي، ومساهمة مباشرة في ما يتعرض له الشعب الصحراوي من تفتيل وتشريد وقمع وحصار ونهب لثرواته الطبيعية.

المخزن.. الخطر المحدق

في هذا السياق، قال المامي الداي، إنه لا بد من التأكيد بأن الخطر المحدق الأول الذي يهدد شعوب وبلدان المنطقة، يأتي من دولة الاحتلال المغربي، بسبب سياسات العدوان واحتلال أراضي الجيران، في سياق نهج توسعي لا يعترف بالحدود الدولية، والتي مست الجزائر وموريتانيا ولا تزال الجمهورية الصحراوية تعاني من تبعاتها. والإغراق الممنهج والمتزايد للمنطقة بمخدرات المملكة، أكبر منتج ومصدر لمخدر القنب الهندي في العالم، وما لذلك من آثار وخيمة على شباب ومجتمعات واقتصادات بلدان المنطقة. إلى جانب دعم وتشجيع عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية التي تعيثُ خراباً في الجوار.

وأبعد من ذلك، أكد المامي الداي، أن خطر نظام الاحتلال المخزني المغربي اليوم، يتمثل في فتح الباب على مصراعيه أمام الأجنحة التخريبية للكيان الصهيوني في المنطقة، بالاتكاء الكلي في أحضانه وتسهيل تمرير مخططاته وعقد التحالفات العسكرية والأمنية معه، والانخراط معه نهراً جهاً في سياساته العدوانية وجرائمه ضد الإنسانية في حق الشعب الفلسطيني الشقيق.

وجه رئيس الجامعة الصيفية مسؤول أمانة التنظيم السياسي للبوليساريو، أمربية المامي الداي، بصفته الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية العربية الصحراوية، السيد إبراهيم غالي، رسالة إلى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، عبر فيها عن شكر جبهة البوليساريو له عن كل الدعم الذي يقدمه للقضية الصحراوية وللشعب الصحراوي المكافح ولكل المستضعفين والمظلومين في العالم، خاصة الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يعاني من ظلم وغلط وعبث وجبروت خارج عن الشرعية الدولية ومدعوم من قبل نظام عالمي جانر يتفنت في الكيل بمكيالين.

يوم دراسي: آسيا قبلي

ثمن المشاركون في الجامعة الصيفية لإطارات جبهة البوليساريو والدولة الصحراوية، في طبعتها 13، دور الجزائر الداعم والمساند للقضايا العادلة. وجاء في الرسالة الموجهة إلى السيد رئيس الجمهورية: «إننا لنثمن عالياً ما وقفنا عليه مما قمتم وتقومون به من جهود مكنت الجزائر من تبوأ مكانتها المرموقة المستحقة في أفريقيا وفي العالم، وما تشهده من نهضة شاملة جعلتها تنعم بالأمن والرخاء والاستقرار، وتسير بخطى ثابتة متزنة نحو المستقبل الذي رسمتم لها، على خطى ثوار وشهداء نوفمبر العظيم، وسعت وتسعى إليه أجيال الشعب الجزائري الشقيق المتلاحقة بعد ذلك بكل جدية وإخلاص».

الجزائر القدوة

وفي كلمة الختام التي ألقاها رئيس الجامعة الصيفية، عضو أمانة التنظيم السياسي، أمربية المامي الداي، ولدى تذكيره بأمضي الجزائر المضيء، سجل المسؤول ما قطعتة الجزائر الجديدة اليوم، بقيادة السيد الرئيس عبد المجيد تبون من خطوات جبارة، على كافة الصعد وفي كافة المجالات. ورغم أنها فترة وجيزة، إلا أنها شهدت التحام الشعب وجيشه، وحققته تحولات كبرى وإصلاحات عميقة وشاملة ومشاريع عملاقة وأفاقاً واعدة، واستعادت وعززت المكانة المستحقة للجزائر على الساحة الجيوبية والقارية والدولية، جعلت من الجزائر قوة إقليمية ودولية، فاعلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، وحاسمة في المنطقة والعالم.

وأشاد المسؤول الصحراوي بالتجسيد الميداني للعلاقة التاريخية المتجذرة بين شعبين وبلدين شقيقين، تستقي فيها الثورة الصحراوية ثورة العشرين ماي من الثورة الجزائرية، ثورة الأول من نوفمبر، أروع دروس الصمود والمقاومة والكفاح والبطولة والشجاعة والتضحية والعطاء، على درب النصر الحتمي المؤزر. وتتلقي فيها إطارات جبهة البوليساريو صنوف الفكر والعلم والمعرفة على يد صفوة من خيرة أبناء الجزائر ورفاقهم الصحراويين، من أساتذة

يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية

الاقتصادية(شركة ذات أسهم)

رأس مالها الاجتماعي: 200.000.000 دج

39 شارع الشهداء الجزائر

البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz / الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

أمانة المديرية العامة

التحرير: 023 46 91 87

الفاكس: 023 46 91 79

الهاتف: 023 46 91 80

الفاكس: 023 46 91 77

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار S.I.A

إعلاناتكم اتصلوا | تليفاكس: 73.60.59 (021)

من أجل إظهاركم توجهوا إلى:
المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار،
وكالة ANEP، المتواجدة بـ 01 نهج باستور - الجزائر.
الهاتف الثابت: 020.05.10.42 / 020.05.20.91
الفاكس: 020.05.13.77 / 020.05.13.45 / 020.05.11.48
البريد الإلكتروني: anep.com.dz@agence.regie
programmmation.regie@anep.com.dz
agence.oran@anep.com.dz
agence.annaba@anep.com.dz
agence.ouargla@anep.com.dz
agence.constantine@anep.com.dz

بالقسم التجاري: السرعة والجودة

■ ملاحظة:

المقالات والوثائق التي ترسل أو تسلم
للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر
ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر

جمال لعلامي

رئيس التحرير

محمد كاديك

إصلاحات الرئيس تبون تحقق أهداف الانتقال الاقتصادي

• أداء قوي لقطاعي مواد البناء والنسيج واستقطاب أكبر ليد العاملة • القطاع الصناعي العمومي يستعيد عافيته ويدعم التوجه نحو التصدير • تحديث المعدات الصناعية.. كلمة السر لضمان النوعية والجودة

الرقمنة.

تحديث المعدات الصناعية

وفي إطار مواكبة الشركات الوطنية، عمومية وخاصة، للتطور الجاري في محيطها الخارجي، خضعت بشكل مستمر إلى عملية التحديث من أجل الرفع من طاقاتها الإنتاجية، إلى جانب الرفع من جودة المنتجات وتخفيض كلفتها، كي تتمتع بتنافسية عالية في الأسواق الخارجية، وفي ضوء تصريحات مديري 85 بالمائة من الشركات الإنتاجية، أكد الديوان الوطني للإحصاء أن زيادة الإنتاج تعود - بشكل أساسي - إلى تحديث المعدات، وليس إلى عامل التوظيف وحده، وتمت الإشارة - في هذا المقام - إلى أن نحو 39 بالمائة من شركات القطاع الخاص وكذلك 27 بالمائة من شركات القطاع العام قامت بتجديد أو توسيع معداتها. وهو ما أثمر في تغيير مسار الاقتصاد الوطني إلى كثافة وجودة الإنتاج، واتساع حجم القيمة المضافة، وانعكس هذا الأداء الجيد على تراجع معدلات التضخم وارتفاع في نسب النمو وبالإضافة إلى مجمل المؤشرات الخضراء المحققة، بما فيها تلك التي اعترفت بها مؤسسات مالية مرموقة بتصدرها البنك الدولي.

وتواجه الصناعة الثقيلة - على وجه الخصوص - تحديات جمة توجد في المتناول بفضل خبرة وقدرات وكفاءات تسيربة احترافية وأخرى ذات خبرة، وهذا ما سمح بتألق قطاع مواد البناء بأداء قوي ولافت خاصة بعد أن سجل أعلى معدل تشغيل، متجاوزا نسبة 75 بالمائة، إلى جانب ذلك، سجلت زيادة معتبرة في الطلب واستقطاب اليد العاملة.

المسار الصحيح نفسه، انتهجه قطاع النسيج والجلود، بعد أن حقق نموا تاريخيا في النشاط، محتفظا باستقرار محسوس في مستويات التوظيف، كما تميز بسهولة كبيرة في الحصول على القروض. علما أن قطاع النسيج يتمتع بمقومات عالية، وينتظر منه مستقبلا أن يفتك حصة كبيرة من الإنتاج في ظل تسجيل مشاريع استثمارية مهمة في هذا القطاع. أما قطاع الصناعة الغذائية المتطور بشكل منحه سمعة طيبة في الأسواق الخارجية، فقد عرف بدوره استقرارا في النشاط وزيادة في الطلب، واستفادت العديد من الشركات من عملية تجديد المعدات وفق خطط مدروسة، بهدف الزيادة في مستويات الإنتاج والتوظيف، مع مؤشرات إيجابية على تحسن الوضع المالي.

مشاريع لتعزيز الفلاحة وحماية الموروث.. دربال؛ تهمين الموارد المائية والحفاظ على المخزون الجوفي

• استغلال المياه المعالجة في سقي واحات النخيل القديمة

أكد وزير الري، طه دربال، أمس الأربعاء من ولاية تيميمون، على ضرورة استغلال المياه المستعملة للمعالجة في سقي واحات النخيل القديمة، بهدف توسيعها وإعادة بعثها من جديد، مشددا على أن ذلك يمثل مقاربة اقتصادية تساهم في تهمين الموارد المائية والحفاظ على المخزون الجوفي.

جاءت تصريحات الوزير خلال زيارة عمل وتفقد للولاية، حيث أشرف على تدشين محطة تصفية جديدة بطاقة تفوق 13 ألف متر مكعب يوميا، مجهزة بمخابر معالجة ثلاثية، تسمح باستخدام مياهها في مختلف الزراعات دون قيود، بما في ذلك الواحات القديمة. وأوضح أن إنجاز هذه المحطة يندرج ضمن جهود الحد من الأمراض المتقلة عن طريق المياه وحماية البيئة وصحة المواطن.

كما دعا الوزير إلى إعداد دراسات لربط جميع المصبات بمحطات التصفية، ما يتيح توسيع المساحات الفلاحية وإنشاء محيطات جديدة لفائدة الشباب. وفي السياق ذاته، وضع حيز الخدمة بئرًا عميقًا لحقل الجلب المخصص لمطار تيميمون، سيساهم في رفع نسبة التزود بالمياه الصالحة للشرب لسكان عاصمة الولاية.

200 مليون دج لإعادة الاعتبار لموروث "الفقارة"

وفي إطار زيارته، أعلن دربال عن تخصيص غلاف مالي قدره 200 مليون دينار لإعادة الاعتبار لنظام "الفقارة"، أحد أبرز أنظمة الري التقليدية التي تميز مدن الجنوب الجزائري، وتنقل المياه الجوفية من مصادرها إلى سطح الأرض لسقي البساتين. وأوضح أن العملية، الممولة من الصندوق الوطني للمياه، تهدف إلى إحياء هذا الموروث المادي والحضاري العريق والحفاظ عليه من الاندثار، وتشجيع الفلاحة التقليدية وزيادة المساحات المسقية.

وخلال معانيته لأشغال تهيئة فقارة المطارفة (120 كلم جنوب تيميمون)، أبرز الوزير أهميتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تضم 1700 بئر وتمتد على مسافة 14 كلم، بطاقة تدفق تبلغ 35 لئرا في الثانية، لتسقي 500 هكتار من بساتين الواحة. وتشمل الأشغال حفر وتبطين الرواق، وصيانة الآبار، وترميم مجاري المياه، وبناء إحاطة خارجية لنظام تقسيم وتوزيع المياه.

كما شهدت دائرة شروين تدشين خزان مائي بسعة 1200 متر مكعب، يهدف إلى ضمان استقرار التزويد بالمياه الصالحة للشرب والقضاء على التذبذب في توزيع هذه المادة الحيوية.

محمد. ل



بالمائة في معظم الشركات العمومية، وبخصوص الوضع المالي، وصفت وضعيتها أكثر من نصف الشركات العمومية بالطبيعي، رغم ارتفاع التكاليف، وهذا ما يعزز من تعافى وصحة العديد من الشركات العمومية التي تقود إلى جانب القطاع الخاص قطار التنمية وتبحث بعد تلبية الطلب الوطني على التوقع عبر الأسواق الخارجية، والتواجد باستثمارات مهمة في أسواق خارجية، علما أن ما لا يقل عن 22 بالمائة من شركات القطاع الخاص و9 بالمائة من شركات القطاع العام، استفادت من القروض المصرفية، والتي تم الحصول عليها بانسيابية دون أي عوائق تذكر، بفضل الإصلاحات العميقة التي عرفتها المنظومة البنكية والمصرفية والجهود المبذولة لتعميم

أكدت أن القطاع الصناعي الخاص تجاوز معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، ويبلغ حدود 75 بالمائة، ما يعكس زيادة ملحوظة في الطلب ونمو في الإنتاج. وبالموازاة مع ذلك، حققت الشركات الخاصة زيادة في عدد العمال، في ظل رحلة بحث العديد منها على اليد المؤهلة والمهارات وكثير من التخصصات، ما يفتح المجال للحديث عن أهمية التكوين في المهن الجديدة، سواء على مستوى الجامعات والمعاهد والمدارس العليا إلى جانب مراكز التكوين المهني، للاستجابة لمتطلبات سوق العمل. وتفوق القطاع الصناعي الخاص على نظيره العمومي في مجال استغلال الطاقة الإنتاجية بنسبة 25 بالمائة، لأن المعدل بلغ 50

تمويلات ضخمة يحظى بها القطاع الصناعي، واهتمام كبير يشهده باعتباره قاطرة أساسية في المنظومة الاقتصادية، وفي خضم هذا الزخم الصناعي المتنامي، استقبلت الوكالة الجزائرية عددا كبيرا من المشاريع الصناعية في عدة مجالات، فالصناعة تبقى القلب النابض للتنمية وأحد المسارات الرئيسية للثروة والقيمة المضافة..

فضيلة بودريش

ولأن اقتصاديات العالم تقاس بمدى تطور وحدانية صناعاتها وانخراطها في التكنولوجيا، يواصل هذا القطاع الحيوي توسيع نسجه، ويعد بمستقبل كبير على أرضية صلبة وخارطة دقيقة، فجميع الأرقام والمؤشرات تؤكد على ذلك، بعد أن سجلت معظم المؤسسات الصناعية تحسنا في الأداء خلال الربع الثاني من عام 2025، على صعيد الإنتاج والطلب وكذا التوظيف، إلى جانب تسجيل مؤشرات خضراء للوضع المالي. حققت الصناعة الجزائرية تحولاً جذرياً يحمل مؤشرات إيجابية، وبعد بدخول مرحلة مهمة ستكون محطة حاسمة لانتقال الجزائر إلى مصاف الاقتصاديات الناشئة في غضون سنتين كاقصى تقدير، فالوئية الاقتصادية المسجلة، أكد عليها آخر تقرير للديوان الوطني للإحصاء، بعد تحقق توقعه بتحسّن أداء معظم الشركات الإنتاجية، سواء من حيث الإنتاج أو الطلب وحتى على صعيد التوظيف، ولم يتوقف التقرير عند هذا الحد، بل تناول مؤشرات تحسن الوضعية المالية للشركات الصناعية، وهذا ما كرس انتعاشا في النشاط ومسارات جديدة من النمو. ومن العوامل التي ينبغي التطرق إليها وساهمت في بلوغ هذا المستوى، نذكر التشجيع الكبير للرفع من تنافسية المنتجات لافتحام الأسواق الخارجية، ولعل الإصلاحات المجسدة في قطاع الصادرات، رفعت من سقف طموح المنتجين عموميين وخواص على حدّ سواء، إضافة إلى الإجراء الحصيف الذي منح الأولوية للمنتج الوطني.

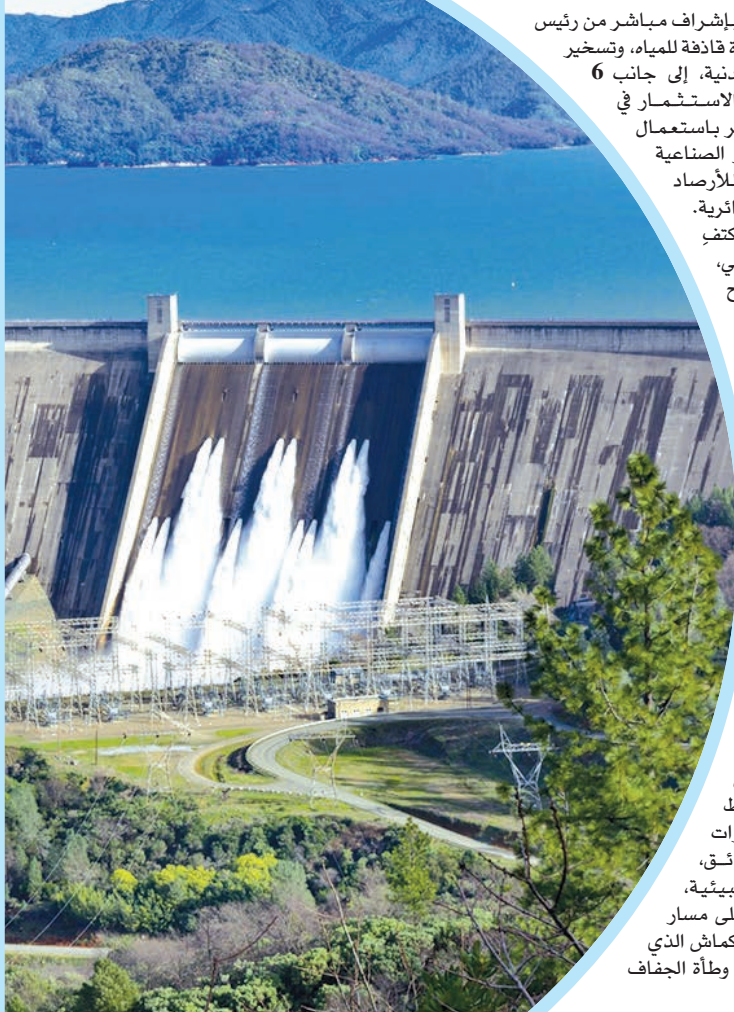
زيادة في الطلب والنمو

تكلّت خيارات القطاع الخاص التنموية بكثير من النجاح، وتمكّن من القفز بثقة نحو الأسواق الخارجية، ومازال ينمو بشكل كبير، ويعول عليه في تحقيق المزيد من الازدهار للاقتصاد الجزائري. وأشارت آخر المؤشرات للديوان الوطني للإحصاء أن القطاع الصناعي الخاص، سجل أداء قويا وتاريخيا غير مسبوق خلال الربع الأول من عام 2025، وهذا ما يدعو إلى التفاؤل، خاصة وأن النتائج

حلول جذرية لتداعيات ظاهرة الجفاف

الجزائر المنتصرة تكسب معركة المياه والثروة الغابية

• استثمار في البنية التحتية لتكريس حماية الاقتصاد الوطني



وتكلفة اقتصادية باهظة، وبإشراف مباشر من رئيس الجمهورية، تم اقتناء 12 طائرة قاذفة للمياه، وتسخير 65 رتلا متنفلا للحماية المدنية، إلى جانب 6 مفارز متخصصة، مع الاستثمار في تكنولوجيا الرصد المبكر باستعمال الطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية بالتعاون مع الديوان الوطني للأرصاد الجوية والوكالة الفضائية الجزائرية. هذا المخطط المتكامل لم يكتفِ بإخماد الحرائق في وقت قياسي، بل حافظ على سلامة الأرواح والممتلكات، حيث سجلت الجزائر خلال صيف 2024 خسائر غابية محدودة لم تتجاوز 25 هكتارا، دون أي ضحايا بشرية، وهو ما انعكس إيجابا على استمرار النشاط الفلاحي والسياحي في المناطق المتضررة سابقا.

لقد برهنت التجربة الجزائرية أن إدارة المخاطر المناخية ليست مجرد استجابة ظرفية للأزمات، بل هي استثمار في البنية التحتية الاستراتيجية، يضمن حماية الاقتصاد الوطني ويعزز سيادته المائية والبيئية، ومن خلال الجمع بين التخطيط المائي طويل المدى، والتجهيزات الحديثة لمكافحة الحرائق، والسيطرة على الأضرار البيئية، استطاعت الجزائر الحفاظ على مسار نموها الاقتصادي، وتجنب الانكماش الذي شهدته اقتصادات أخرى تحت وطأة الجفاف والحرارة العالية.

شهدت الجزائر، على غرار كثير من الدول، سنوات قاسية من الجفاف وارتفاع غير مسبوق لدرجات الحرارة، ما ألقى بظلاله على قطاعات اقتصادية حيوية، خاصة الفلاحة والصناعات المرتبطة بها، وهذا وتيرة النمو الاقتصادي. غير أن خطة العمل المحكمة التي أقرها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مكّنت البلاد من تقادي السيناريو الأسوأ وتحويل الأزمة إلى فرصة لتعزيز البنية التحتية المائية وحماية الثروة الغابية.

حمزة م

منذ بلوغ أزمة الجفاف ذروتها سنة 2021، كان الرد الجزائري حاسما وسريعا، فقد أطلق رئيس الجمهورية مخططا استراتيجيا يقوم على محورين أساسيين: تعزيز الأمن المائي وتطوير قدرات مكافحة الحرائق.

في المجال المائي، اعتمدت الحكومة حلا جذريا يتمثل في إنشاء محطات ضخمة لتحلية مياه البحر، بما يضمن توفير المياه للمواطنين والقطاعات الاقتصادية على حدّ سواء، وفي وقت قياسي لا يتجاوز 26 شهرا، أنجزت الكفاءات الجزائرية خمس محطات كبرى، وهو إنجاز تجاوز المعايير الدولية، حيث قلص مدة الإنجاز مقارنة بالشركات الأجنبية بأكثر من عشرة أشهر.. هذه المحطات المنتشرة عبر ولايات الساحل، حسنت بشكل ملموس استقرار عملية التزود بالمياه، وسمحت بالقضاء على أزمة العطش التي كانت تهدد الإنتاج الفلاحي والصناعي على حد سواء.

كما تم تنفيذ مشاريع موازية لربط المدن الداخلية بمحطات التحلية، على غرار مشروع تزويد مدينة تيارت بالمياه من الحوض الشرقي على مسافة 42 كلم، مع خطط لمد الشبكات إلى عمق 150 كلم داخل البلاد، ما يعزز مرونة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات المناخ. وبفضل هذه الجهود، أصبحت الجزائر ثاني أكبر منتج للمياه المحلاة في العالم العربي، ما يشكل دعامة أساسية لاستمرار النشاط الاقتصادي حتى في سنوات الجفاف.

أما في مجال مكافحة الحرائق، فقد تعاملت السلطات مع الظاهرة باعتبارها تهديدا مباشرا للاستقرار البيئي والاقتصادي، خاصة وأن حرائق الغابات في صيف 2021 و2022 كانت تؤدي إلى خسائر فادحة في الثروة الغابية

تصريحات الأسبوع

الفريق أول..السعيد شنشريحة؛

«يتعين على قيادة وإطارات وأفراد قوات الدفاع الجوي عن الإقليم، أن يعوا جيدا حجم المسؤولية التي يتحملونها، في مجال تأمين عوامل الاستعداد العملياتي للوحدات، والقيام بالمراقبة الدائمة والصارمة لمجالنا الجوي والرفع من الجاهزية العملية لتشكيلات قواتنا، بما يضمن تحقيق موجبات الحسم والردع».

وزير الشؤون الخارجية..أحمد عتاف؛

«وقوف الجزائر إلى جانب الصومال لم يكن ظرفيا أو عابرا، بل هو موقف تاريخي راسخ ومتجذر يستند إلى قناعة الجزائر التامة بأن أمن واستقرار الصومال من أمن واستقرار منطقة القرن الإفريقي والقارة الإفريقية برمتها..موقف يعكس انخراط الجزائر الكامل في تمبئة كل من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، دعما لأمن واستقرار الصومال».

أسعار المستلزمات المدرسية في متناول الجميع

وزارة التجارة تسهم في ضمان دخول مدرسي آمن

«الأولوية الاستراتيجية لضمان انسيابية تدفق المنتجات واسعة الاستهلاك عبر كامل التراب الوطني، وفق الأسعار المرجعية المعتمدة، مع تكثيف الرقابة الميدانية، خاصة خلال الفترات الليلية، على الأنشطة التجارية التي تمس مباشرة بصحة المستهلك».

كما شدد على ضرورة «العمل بروح المسؤولية والانضباط، بما يعكس التزام القطاع بأداء مهامه السيادية في حماية المستهلك والحفاظ على توازن السوق».

وفيما يخص الدخول المدرسي، أوضح بكير أن الوزارة تسعى، بالتنسيق مع مختلف الشركاء الاقتصاديين، إلى تنظيم معارض متخصصة توفر للمواطن منتجات مدرسية ذات جودة عالية وبأسعار مدروسة، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن العائلات، وضمان انطلاقة مدرسية مريحة للتلاميذ وأولياهم. وتأتي هذه المبادرة في إطار رؤية شاملة تسعى إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتكريس ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى المتعاملين الاقتصاديين، بما يخدم المصلحة العامة ويحافظ على استقرار السوق الوطنية.

مع اقتراب موعد الدخول المدرسي، تكثف مختلف القطاعات جهودها لضمان موسم دراسي آمن وسلس، حيث لا يقتصر الأمر على الجوانب البيداغوجية من توفير الكفاءات المؤهلة وتجهيز المدارس الجديدة والقديمة، بل يمتد ليشمل ضمان توفر المستلزمات المدرسية بأسعار في متناول الجميع.

دعت وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال المستلزمات المدرسية إلى المشاركة الفعالة في المعارض المتخصصة التي ستُظم خصيصًا لهذه المناسبة، وفق ما ورد في بيان رسمي للوزارة.

الدعوة جاءت خلال اجتماع تنسيقي ترأسه الأمين العام للوزارة، الهادي بكير، بحضور الإطارات المركزية، مُخصّص لمناقشة سبل تعزيز تموين السوق وضبط أسعار المواد الأساسية لضمان استقرارها واستمرار توفرها، تنفيذًا لتوجيهات وزير القطاع، الطيب زيتوني.

وخلال الاجتماع، أكد الأمين العام على

رؤية استراتيجية متبصرة شاملة..مجلة «الجيش»:

تلاحم الجزائريين وجيشهم -شوكة في حلق أعداء الوطن

■ حضور قوي للجزائريين على الساحة الإقليمية والدولية



كما شددت الافتتاحية على أن مهام الجيش الوطني الشعبي ليست خيارا بل واجبا مقدسا يفرضه الدفاع عن وحدة الوطن وسيادته، وصون استقراره في ظل مسيرة بناء الجزائر الجديدة، القوية بمبادئها، والمتماسكة في وجه الأطماع والمترصبين. ولفتت المجلة إلى الحضور القوي للجزائريين على الساحة الإقليمية والدولية، من خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي، ورئاستها لمجلس السلم والأمن الإفريقي، ومناصبها القيادية في منظمات إقليمية ودولية، فضلا عن العلاقات الثنائية المزدهرة مع مختلف

في عددها لشهر أوت، خصت مجلة الجيش افتتاحيتها بعنوان معبر: «إجلال وإكبار»، لتؤكد من خلاله أن التماسك والانسجام بين الجزائريين وجيشهم الوطني الشعبي ليس مجرد شعور عابر، بل هو رابط أبدي سيظل شوكة في حلق أعداء الوطن، وحصنا منيعا يحمي أمن الجزائر واستقرارها ويدفع بها نحو الرقي والازدهار.

أشارت الافتتاحية إلى أن الجزائر أحييت هذا الشهر الذكرى الرابعة لليوم الوطني للجيش الوطني الشعبي، الذي أقره رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني السيد عبد المجيد تبون، تخليداً لتحرير جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي يوم 4 أوت 1962. وإجلالا لتضحياته الجليلة منذ الاستقلال، ومساهمته الفعالة في دعم ركائز الدولة المستقلة وحماية سيادتها.

وأكدت المجلة أن هذا اليوم يمثل محطة لشحن الهمم وتعزيز العزائم لمواصلة مسار تطوير قدرات الجيش وجاهزيته العملية، وهو في الوقت ذاته تكريم لأبناء الوطن المنخرطين في صفوفه واحتفاء شعبي بمكانتهم المرموقة في وجدان الأمة. فالجيش، بتلاحمه مع الشعب، يزداد مهابة ورفعة، كما يكتسب خبرة واقتدارا بفضل ما يتحلى به رجاله من انضباط ووطنية عالية. وأضافت أن ما حققته قواتنا المسلحة من تطور واحترافية لم يكن وليد الصدفة، بل ثمرة رؤية استراتيجية متبصرة شاملة، شملت ميادين التدريب والتكوين، وتحديث العتاد والمنشآت، وانتشار الوحدات عبر ربوع الوطن، وهو ما أثمر نتائج نوعية خاصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتأمين الحدود الشاسعة للبلاد.

وتوقفت المجلة عند ما أكده الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول السعيد شنشريحة في تهانيه بمناسبة هذا اليوم الوطني، حين دعا أبناء الجيش لمواصلة العمل بعمزية لا تلين، حتى تظل قواتنا المسلحة مظلة الأمن والأمان التي تحتمي بها الجزائر في كل الظروف، لمواجهة التحديات والتهديدات المتزايدة في عالم مضطرب وغير مأمون.

الجزائر ترفض بشكل قاطع الإجراءات الاستفزازية

النظام الفرنسي يفشل مرة أخرى في "معركة الحقائق"

■ خطوة باريس معاملة تمييزية تتعارض مع المواثيق والاتفاقات

وبالإضافة إلى ذلك، تفرض المادة 5 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية على الدولة المضيفة السماح للمكاتب القنصلية بأداء وظائفها بكل حرية. ويتجلى بكل وضوح أن الإجراء الجديد يعيق حسن سير البعثة الدبلوماسية والمكاتب القنصلية الجزائرية في فرنسا.

وبشكل خاص يتعلق بنقل أو استلام الحقيبة الدبلوماسية، فإن نفس الإجراء الجديد المبلغ عنه إلى الجانب الجزائري يعد انتهاكا للالتزام الذي يقع على عاتق فرنسا وفقا للمادة 27 الفقرة 7 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. وينص هذا الالتزام صراحة على حق أي بعثة دبلوماسية في إرسال أحد أعضائها المعتمدين لاستلام الحقيبة مباشرة وبحرية من قائد الطائرة. وقد تم تضمين هذا الالتزام صراحة في المادة 13 الفقرة 7 من الاتفاقية القنصلية الجزائرية الفرنسية لعام 1974، والتي تنص على أن المكتب القنصلي يمكنه إرسال أحد أعضائه لاستلام الحقيبة مباشرة وبحرية من يد قائد السفينة أو الطائرة.

وفي إطار احترام التزاماتها بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، تمنح فرنسا للبعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة بطاقات وصول دائمة إلى مناطق الأمان ذات الوصول المنظم ZSAR في المطارات، وبالتالي، فإن أي إجراء يستبعد البعثة الدبلوماسية والمكاتب القنصلية الجزائرية من هذا النظام المعمول به يعد انتهاكا صارخا للالتزام معترف به بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والاتفاقية القنصلية الجزائرية-الفرنسية.

إن هذا الإجراء الجديد المقترح يتعارض

مثلما خابت مساعي فرنسا الاستعمارية فيما عُرف بـ«معركة الحقائق»، إبان الثورة التحريرية، حين تمكن أصدقاء الجزائر من إحباط مخططات الاحتلال وإفشال أهدافه، يجد النظام الفرنسي نفسه اليوم أمام هزيمة جديدة بالعنوان نفسه، وإن تغير السياق من حقائق الثورة إلى «الحقائق الدبلوماسية». غير أن القاسم المشترك بين الألسن واليوم هو فشل فرنسا في كسر إرادة الجزائر أو النيل من سيادتها، مهما تبدلت الوسائل أو تغيرت الأزمنة.

أكدت الجزائر رفضها التام للإجراء المؤقت الذي اقترحت وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية بتنظيم وصول الموظفين الجزائريين المعتمدين إلى المناطق المخصصة في المطارات الفرنسية لنقل أو استلام الحقيبة الدبلوماسية، وفق ما أفاد به مصدر مطلع.

استلمت وزارة الشؤون الخارجية - المديرية العامة للبروتوكول - المذكرة الشفوية من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية بتاريخ 7 أوت 2025 والمتعلقة باقتراح إجراء مؤقت جديد بشأن وصول الموظفين الجزائريين المعتمدين إلى المناطق المخصصة في المطارات الفرنسية لأغراض نقل أو استلام الحقيبة الدبلوماسية.

ويتعارض هذا الإجراء الجديد بشكل أساسي مع التزام فرنسا بضمان حسن سير البعثات الدبلوماسية والقنصلية الموجودة على الأراضي الفرنسية.

وفي هذا الصدد، تنص المادة 25 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية على أن الدولة المعتمدة تمنح جميع التسهيلات لأداء وظائف التمثيل الدبلوماسي.



دعت المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته

جهود جزائرية لا تتوقف في فضح المخططات الصهيونية

وأكدت الجزائر أن هذه المخططات الصهيونية تمثل تهديداً مباشراً ليس فقط لمستقبل غرة، بل لمستقبل الدولة الفلسطينية وللسلام في المنطقة برمتها، مشددة على أن «قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة ومكوّن أصيل من الدولة الفلسطينية التي أقرتها الشرعية الدولية وطلبت بها المجموعة الدولية».

وفي هذا السياق، شددت الجزائر على أن «الوضع الإنساني الكارثي في غزة يفرض تحركاً عاجلاً للتدخل بالأولويات الاستعجالية»، لكنها أكدت في الوقت نفسه أن «الحل الجذري يتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيدة على كامل أراضيها المحتلة وعاصمتها القدس الشريف»، معتبرة أن هذا الحق التاريخي «غير قابل للتصرف أو التقادم أو المساومة».

وختم البيان بدعوة قوية إلى المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، للتحرك العاجل من أجل وقف العدوان ووضع حد للانتهاكات الصهيونية المتواصلة، حمايةً للشعب الفلسطيني وصولاً لحقوقه المشروعة.

جذدت الجزائر موقفها الثابت الداعم للقضية الفلسطينية، معربة عن إدانتها الشديدة ورفضها القاطع للمخططات الصهيونية التي ترهن مستقبل قطاع غزة ومستقبل الدولة الفلسطينية، وتهديد السلام في المنطقة بأسرها. كما دعت المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن، إلى تحمّل مسؤولياته لوضع حد لهذه المخططات ووقف حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ ما يقرب من عامين.

جاء في بيان لوزارة الشؤون الخارجية والحيالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية أن «السلطة القائمة بالاحتلال، وبعد أيام قليلة فقط من انعقاد المؤتمر الدولي لحل الدولتين، الذي أكد مجدداً على هذا الحل كإطار وحيد لتسوية عادلة ودائمة ونهائية للصراع الفلسطيني-الصهيوني، تكشف مجدداً عن عدم اكتراثها بإرادة المجتمع الدولي وقراراته، عبر التخطيط لإعادة احتلال قطاع غزة عسكرياً وتهجير سكانه قسراً».

إنجازات كبرى تبوأها مقام «القطب الاقتصادي» بامتياز

وهران

سور مشرقة في ملحمة الصناعة الوطنية

■ بنية تحتية متطورة ومناطق صناعية جديدة تدعم جاذبية الاستثمار ■ مصانع الحديد والصلب والمركبات تعزز السيادة الصناعية للجزائر

■ إنتاج الكرتون المموج والأغذية يحقق الاكتفاء ويوسع آفاق التصدير ■ مشاريع العربات والعجلات المطاطية تفتح آلاف مناصب الشغل



وطنية لمصانع حديثة تستفيد من دعم الدولة ومن الامتيازات الموجهة لتشجيع واستقطاب الاستثمار، وهي موجهة لدعم قطاع تصنيع المركبات الذي يوجد أكبر مشروع مجسد له حاليا بولاية وهران.

يتواجد المصنع الذي وضع له رسميا حجر الأساس، شهر جويلية المنصرم، بالمنطقة الصناعية الجديدة ببلدية طافراوي، ويدخل هذا المصنع ضمن المشاريع الاقتصادية المهيكلّة الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير العملة الصعبة المستعملة سابقا في استيراد العجلات من الخارج.

المشروع، هو ثمرة شراكة بين شركة الحاج العربي للصناعات و«المجمع الصيني OUBLSTAR Group»، رصد لإنجازه مبلغ 54 مليار دينار جزائري، وسيساهم هذا المشروع في تطوير نسج المناولة لمرافقة مشاريع تصنيع المركبات في الجزائر.

يترقب المصنع الجديد المتواجد بالمنطقة الصناعية طافراوي، على مساحة قدرها 16.4 هكتار وسيدخل حيز الخدمة سنة 2026، وتقدر طاقة الإنتاجية بـ7 مليون عجلة باستعمال تقنية **industrie 4.0**». كما يفتح الباب لتوفير أئني منصب شغل مباشر.

ويدخل ضمن مشروع أربع وحدات إنتاج على المستوى الوطني والتي سيسمح دخولها حيز الإنتاج في سنة 2026 للجزائر من بلوغ طاقة إنتاجية إجمالية تقدر بـ20 مليون وحدة موزعة بين عجالات الوزن الثقيل والوزن الخفيف، إضافة إلى عجالات الطائرات، إلى جانب الانتقال من مستورد إلى مصدر للعجلات المطاطية.

المشاريع الثلاثة الأخرى هي مشروع التوسعة بولاية سطيف، مشروع مهيكّل بولاية توقرت، وثالث بالمنطقة الاقتصادية عين مليلة.

مصنع الكرتون والتغليف

يعتبر الكرتون المموج منتج إستراتيجي بالنسبة لكل القطاعات، سواء الصناعة الغذائية أو الصناعة الصيدلانية أو تغليب الخضر والفاكهة، تلبية للطلب المتزايد على هاته المادة والمقدر على المستوى الوطني بـ1.2 مليون طن.

ويساهم مصنع الكرتون والتغليف المتواجد بالمنطقة الصناعية حاسي بن عقبة، في عملية كسب رهان تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير هذه المادة إلى الخارج.

ويترقب المصنع على مساحة قدرها 22100 متر مربع، 14066 مساحة مبنية، وكانت الانطلاق في المشروع في سنة 2008 بوحدة صغيرة بتحليل الورق.

وقد دخل مصنع للتغليف وهران في الإنتاج في 2021 بسلسلة إنتاج بطول 2500م وسرعة إنتاج 300 متر في الدقيقة.

وفي مارس 2025، وفر المصنع 210 مناصب عمل مباشر وأكثر من 100 منصب شغل غير مباشر من خلال المناولة، وهو عدد قابل للزيادة إلى 500 منصب، 95 بالمائة من العمال هم من المنطقة.

كما يملك المصنع كل معايير الجودة والنجاعة، وهو يصدر حاليا إلى الخارج تونس وفرنسا وإيطاليا وبلغ الإنتاج العام من الكرتون المموج في سنة 2024 أكثر من 23.4 ألف طن بنسبة تطور متوسط 118 بالمائة وفاق حجم التحويل أكثر من 17.8 ألف طن بنسبة زيادة 9 بالمائة، ويقدر حجم الإنتاج بـ70 ألف طن سنويا من صفائح الكرتون المموج بأخر تقنية من علامة «فوسبر



الصناعة
بوهران.

مؤخرا، تم

فتح عدد من

مناطق النشاطات

المصغرة بالبلديات، موجهة إلى

دعم الاستثمار المحلي، خلق الثروة ومناصب الشغل، وتوسيع العقار الصناعي بالدرجة الأولى، وهذا ما يثمن - وفق ما أعلن والي وهران سمير شيباني - مؤهلات الولاية العقارية ويدفع إلى تكثيف الدراسات لاستحداث مزيد من مناطق النشاطات بالبلديات، بهدف فتح المجال أمام استثمارات المؤسسات الناشئة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من تشجيع ودعم السلطات العليا للبلاد، وعلى رأسها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

وعرفت وهران إنشاء 13 منطقة نشاط جديدة على مستوى البلديات التي تتوفر على أوعية عقارية، حيث بلغت المساحة الإجمالية لمناطق النشاطات 484 هكتار، كما تم إنشاء ثلاث مناطق نشاط مصغرة والتي تندرج في إطار مرافقة حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات الناشئة. ويتعلق الأمر بمنطقة نشاط مصغرة عين البية **CAMP 5**، بمساحة تقدر بـ2 هكتار، ومنطقة نشاط مصغرة طافراوي الطريق الوطني رقم 108 بمساحة تقدر بـ5 هكتار، إلى جانب منطقة نشاط مصغرة مسرغين حي رابع بمساحة تقدر بـ5 هكتار.

وتتوفر ولاية وهران على أربع مناطق صناعية قديمة بمساحة إجمالية تقدر بأكثر من 600 هكتار، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية للبتروكيمياء بأرزويو، بمساحة تقدر بـ2800 هكتار. وقد تم إنشاء منطقتين صناعيتين على مستوى بلديتي بطوية وطافراوي على مساحة إجمالية تقدر بـ1186 هكتار، وتوجد على مستوى ولاية وهران 22 منطقة نشاط قديمة، تتوزع على مناطق تخزين، ومناطق نشاط، وفضاءات عرض.

تجسيد رهان التصدير

من بين المشاريع الاقتصادية الواعدة التي تعزز الاقتصاد الوطني، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد وتوفير أموال طائلة من العملة الصعبة، المستعملة في شراء المواد الأولية، سجلت وهران عددا من وحدات الإنتاج والتصنيع التي جاءت لتدعيم القدرات الكبيرة المتمثلة في صناعة الحديد والصلب، على غرار مصنع «توسيلي الجزائر» ومصنع المركبات «فيات» وغيرها من الإنجازات الكبيرة الأخرى.

وقد عرفت هذه السنة إطلاق عدد من مشاريع التصنيع الواعدة في مختلف المحلات والتي تدخل في إطار الاستراتيجية الجزائرية الرامية إلى تحقيق السيادة الصناعية، الأمن الغذائي، وكذا ولوج مجال التصدير والأسواق العالمية بمختلف دول العالم.

مصنع عربات السكك الحديدية.. إنجاز..

تعزز القطاع الصناعي بوهران هذا العام بإنشاء مصنع لإنتاج عربات القطارات والترامواي، وذلك في إطار

تصنّف وهران الباهية بين أكبر الولايات الجزائرية التي تشهد قفزة نوعية في شتى المجالات، لما تمتاز به من موقع إستراتيجي وبنية تحتية متطورة ومؤهلات اقتصادية وسياحية، ما يجعل منها عاصمة الغرب بامتياز، وإحدى الأقطاب الاقتصادية الواعدة بالجزائر المنتصرة ..

حبيبة غريب

تعيش ولاية وهران توسعا عمرانيا راقيا يصاحبه تطور كبير في المنشآت الحضرية، وتعزيز البنية التحتية بداية من مطار دولي بمعايير عالمية، وطرق وشبكات للسكك الحديدية، وأخرى للترامواي، إضافة إلى عصنة الموانئ وتحديث وسائل ومؤسسات نقل المسافرين والبضائع، ناهيك عن محطتين لتصفية مياه البحر ومحطات لرسكلة المياه المستعملة وتحويلها للسقي الفلاحي وللنشاط الصناعي.

وتتمتع وهران بعدد من مناطق النشاط الصناعي مهيكلّة ومتضمنة لكل مميزات ولوازم الاستثمار، كما تتمتع بمناطق نشاط المؤسسات الناشئة وعدد لا بأس به من الجامعات والمدارس العليا ومخابر الجودة والمراقبة، وغيرها من الإمكانيات والامتيازات الأخرى.

يستفيد مجال الصناعة على المستوى الوطني عامة، وبولاية وهران على وجه الخصوص، من اهتمام السلطات المحلية التي تسهر على تجسيد التنوع الاقتصادي والرفع من قدرات الولاية في مجال الصناعة والإنتاج، ما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار، واسترجاع مساحات واسعة من العقار الصناعي، ومعالجة العديد من المشاريع العالقة، وفتح كثير من آفاق الاستثمار في الولاية، وخلق ديناميكية اقتصادية متصاعدة خاصة في مجال الصناعات غير البترولية.

فرص الاستثمار بين يديك

تعد المنصة الرقمية للمستثمرين **oran-in-vest.dz** التي أطلقتها ولاية وهران في الأشهر القليلة الماضية، قيمة مضافة للاقتصاد المحلي، وأداة ناجعة لتقريب المستثمر بمجرد كبسة زر، من كل المزايا التي توفرها الولاية، وتندرج المنصة في إطار الاستراتيجية التي تعتمدها السلطات العليا للبلاد، وفق توجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى المساعدة على اكتشاف ما يتوفر من فرص استثمارية، وتوفير كل الإمكانيات وآليات التسجيل للمستثمرين، من أجل تعزيز وتنويع النشاط الاقتصادي الخلاق للثروة ومناصب الشغل. كما تروج المنصة - بسلاسة وبساطة - لكل فرص الاستثمار في كافة القطاعات، خاصة في المجال الصناعي، إضافة إلى أنها توفر نظرة شاملة عن الامتيازات التي تقدمها الولاية، من أوعية عقارية، ومناطق الأنشطة الصناعية، مع تفصيلات معمقة حول خصائصها السياحية والتاريخية، إضافة إلى العروض العقارية والتسهيلات التي توفرها الدولة لصالح المستثمرين الخواص في عدة مجالات.

تعزيز فرص الاستثمار

يعتمد تطوير وترقية المجال الصناعي بتوفير العقار اللازم وتقديم كل التسهيلات الإدارية والقانونية للمستثمرين وتوفير المرافق اللازمة، وهو الأمر الذي توليه السلطات الولائية كل الاهتمام، كي تعزز مجال

السينما الجزائرية..

تكتسب
فصلا جديدا
من الأمجاد

وقائع سنين النصر

الرحلة إلى الأوسكار تبدأ من لجنة انتقاء الأعمال..

أعلنت اللجنة الجزائرية لانتقاء الأعمال المشاركة في جائزة الأوسكار والمكلفة من طرف «أكاديمية فنون وعلوم الصور المتحركة» عن دعوة لترشيح أعمال سينمائية من أجل انتقاء الفيلم الروائي الطويل الذي سيمثل الجزائر في الطبعة 98 لجوائز الأوسكار في فئة «أفضل فيلم روائي دولي»، حسب ما أفاد به بيان للجنة. وجاء في البيان أن عملية ترشيح الأفلام واختيار واحد منها لتمثيل الجزائر في جوائز الأوسكار المقبلة بالولايات المتحدة الأمريكية، هي برعاية من وزارة الثقافة والفنون وبالشراكة مع المركز الجزائري لتطوير السينما، حيث يترأس هذه اللجنة المخرج بلقاسم حجاج.

سليمان ج. واج

تأسست اللجنة الجزائرية لاختيار الأفلام للأوسكار لتمثل طموح الجزائر في تعزيز مكانتها على الساحة السينمائية العالمية. تهدف هذه اللجنة إلى مهمة نبيلة وحاسمة: اختيار الفيلم الذي سيمثل الجزائر في مسابقة جائزة أفضل فيلم دولي، وهي إحدى أرقى الجوائز التي تمنحها الأكاديمية الأمريكية لفنون السينما وعلومها. تتكون اللجنة من نخبة من المحترفين في مجال السينما، وفنانين بارزين، وعشاق الصورة، الذين توحدتهم رؤية مشتركة. ترى اللجنة في عملها رسالة فنية وثقافية عميقة، إذ تسعى لتشجيع الإبداع والابتكار داخل الصناعة السينمائية الوطنية، وتسليط الضوء على القصص والمواهب التي تنبثق من ثراء الموروث الثقافي، فاللجنة الجزائرية، تتكون من نخبة فنانين مرموقين، إذا يترأسها المخرج والمنتج والممثل الكبير بلقاسم حجاج، ويرافقه لطفي بوشوشي، مونية مدور، كريم موساوي، رشيد بن حاج ونادية قاسي، وكلهم من رواد الفن الذين كانت لهم أدوار بارزة في الصرح السينمائي الوطني. وفي كل دورة، تقوم اللجنة بدراسة دقيقة ومحيدة للأعمال السينمائية الجزائرية، سواء أنتجت داخل الوطن أو خارجه، مع مراعاة معايير فنية عالية.

إضافة إلى شروط الأكاديمية الأمريكية، تعتمد اللجنة الجزائرية على مجموعة من المعايير الدقيقة التي تضمن اختيار العمل الأفضل لتمثيل البلاد. أبرزها معايير صارمة، بداية من الجودة الفنية، وتتضمن تقييم الإبداع، والإخراج الفني، والتميز التقني، ثم معيار الأثر الاجتماعي، ويتمثل في قدرة الفيلم على طرح قضايا اجتماعية هامة وإثارة النقاش حولها، إضافة إلى معيار البعد العالمي، ما يفرض تقديم عمل يتجاوز الحدود الثقافية، ويستطيع التأثير على مشاهد

من



دليل المخرجين نحو العالمية

بدورها، تضع أكاديمية فنون وعلوم الصور المتحركة (AMPAS) التي تمنح جوائز الأوسكار المرموقة، معايير دقيقة وواضحة لاختيار أفضل فيلم دولي. وهي شروط لا تقتصر على الجودة الفنية فحسب، بل تشمل أيضا جوانب تقنية وقانونية يجب على صانعي الأفلام الالتزام بها لضمان أهلية أعمالهم للمنافسة العالمية.

شروط الأهلية

تعرف الأكاديمية «الفيلم الدولي» بأنه عمل روائي طويل (أكثر من 40 دقيقة) يتم إنتاجه خارج الولايات المتحدة، ويكون أكثر من 50 بالمائة من حوار بلغة غير الإنجليزية. هذا التعريف لا يقتصر على الأفلام الروائية التقليدية، بل يشمل أيضا الأفلام الوثائقية والرسوم المتحركة. أما مدة العرض وتاريخ الإصدار، فيجب أن يكون العرض الأول للفيلم قد تم في دولة الإنتاج أو في دولة أخرى خارج الولايات المتحدة، ضمن فترة زمنية محددة. على سبيل المثال، لدورة الأوسكار 98، تمتد فترة الأهلية من 1 أكتوبر 2024 إلى 30 سبتمبر 2025. ويجب أن يُعرض الفيلم علنا في دور سينما تجارية لمدة لا تقل عن سبعة أيام متتالية. أما فيما يخص اللغة والترجمة، فالشروط الأساسي هو أن تكون اللغة الأصلية للفيلم في الغالب غير الإنجليزية. وإذا تضمن الفيلم حوارا باللغة الإنجليزية، يجب توفير ترجمة دقيقة ومقررة بالإنجليزية لجميع الحوارات الأخرى.

وتشدد الأكاديمية في المواصفات التقنية، فهي تضع جودة العرض السينمائي في مقدمة المعايير، ويجب على المرشح أن يُقدم الفيلم بصيغة (Digital) DCP Cinema Package وبيدة لا تقل عن 20481080 X بكسل. كما يجب أن يتوافق الصوت مع معايير توزيع الصوت الرقمي، ويفضل أن يكون بتكوين 5.1 أو 7.1 قنوات صوتية.

الجسر نحو الأوسكار

ولا يمكن للمخرجين تقديم أفلامهم مباشرة إلى الأكاديمية. بدلا من ذلك، تعتمد الأكاديمية على لجنة انتقاء وطنية واحدة في كل دولة مشاركة. وفي الجزائر، تتألف هذه اللجنة من نخبة من المحترفين والفنانين، الذين يتكفلون بمهمة اختيار فيلم واحد فقط لتمثيل البلاد، بعد تقييم فني شامل، ويجب أن يكون نصف أعضاء اللجنة على الأقل من فنانين أو تقنيين صناعة السينما، ويتم اعتماد تشكيلتها رسميا من قبل الأكاديمية.

شروط لا ينبغي نسيانها

من أهم الشروط التي تُقضي العديد من الأفلام، هي عدم العرض المسبق غير السينمائي. إذ يُحظر تالفا عرض الفيلم على أي وسيلة أخرى قبل انتهاء عرضه المؤهل في السينما، سواء كان ذلك عبر التلفزيون، الإنترنت (بما في ذلك خدمات VOD)، أو أقراص DVD. وكل مخالفة لهذا الشرط تؤدي - تلقائيا - إلى استبعاد الفيلم من مضامير السباق. ويتحمل المخرجون والمنتجون مسؤولية قانونية عن صحة ودقة جميع المعلومات المقدمة في طلب الترشيح، ويقصد بها أي معلومات مضللة أو غير صحيحة يمكن أن تؤدي إلى إلغاء الترشيح، ما يعني وجوب إرسال جميع المواد المطلوبة، بما في ذلك نسخة رقمية من الفيلم وإثبات عرضه السينمائي، عبر المنصة الرقمية المخصصة قبل الموعد النهائي المعلن، والذي هو 1 أكتوبر 2025 لدورة الأوسكار 98. بهذه المعايير والمسؤوليات، تسعى الأكاديمية لضمان أن الأفلام المرشحة تمثل أعلى مستويات الجودة الفنية والتقنية. ومن خلال الالتزام بهذه القواعد، لا يتم فتح نافذة للسينما على العالم فحسب، بل تضعها على قدم المساواة مع أرقى الإنتاجات السينمائية الدولية.

الأوسكار الجزائري

في سبق عربي، ارتقى اسم الجزائر إلى منصات المجد السينمائي العالمي، حين انتزع فيلم «زد» جائزة الأوسكار لأفضل



الذوق الفني والثقافة السينمائية لدى المواطن، في إطار القيم الوطنية المفتوحة على العالم، مع الحفاظ على الهوية وتعزيز اللحمة الوطنية، وتشبين الذاكرة التاريخية ومآثر الثورة، والترويج للوجهة السياحية للجزائر.

ويؤكد النص القانوني على حرية ممارسة أنشطة الإنتاج والتصوير والتوزيع والاستغلال السينمائي، ضمن احترام الدستور وقوانين الجمهورية، والثوابت الوطنية، والمرجعية الدينية، والسيادة ووحدة التراب، والمصالح العليا للأمة. كما يضع ضوابط خاصة للأعمال التي تتناول أحداث المقاومة والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، حيث تشترط رخصة مسيئة من وزارة المجاهدين، إلى جانب أخذ رأي استشاري في المواضيع الدينية والسياسية ورموز الدولة.

القانون فصل أيضا في الجوانب العملية للإنتاج والتوزيع والاستغلال، وأقر إنشاء لجنة وطنية لمشاهدة الأفلام تمنح تأشيرة الاستغلال السينمائي، في خطوة نحو تنظيم السوق وضمان الجودة.

وعلى صعيد الدعم، تعهدت الدولة بترقية الشراكة والاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية، وتقديم مزايا وتحفيزات للمستثمرين وفق القوانين السارية.

أما على مستوى التكوين، فقد شكّل افتتاح المعهد الوطني العالي للسينما بالقلعة حدثا غير مسبوق، إذ استقبل أول دفعة من خريجي ثانوية «علي معاشي» للفنون، مانحا لهم تكوينا أكاديميا في نظام «ليسانس - ماستر - دكتوراه» مع جاذبة مشتركة في السنة الأولى، قبل التوجيه إلى تخصصات الصناعة السينماتوغرافية. ويتنظر أن يكون هذا الصرح، التابع لوزارة الثقافة، خزانة للكفاءات المؤهلة القادرة على رفع مستوى الإنتاج الجزائري، تقنيا وفنيا.

وتعززت هذه الخطوات بقرار إعادة فتح صندوق دعم السينما والآداب والفنون ضمن قانون المالية 2025، استجابة لمطلب طالما رفعه الفنانون، لتعود هذه الآلية التمويلية إلى لعب دورها في دعم المشاريع الطموحة. كما تم إدراج قطاع السينما ضمن أولويات الاستثمار الوطني، في أعقاب لقاء وطني نظمته وزارة الثقافة بالشراكة مع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ما يعني أن الصناعة السينمائية باتت تحظى باعتراف رسمي كقطاع اقتصادي واعد. وفي خطوة ذات رمزية عالية، أمر رئيس الجمهورية بإطلاق مناقصة دولية لإنتاج وإخراج فيلم ضخم حول شخصية الأمير عبد القادر، بهدف إعطاء العمل بعدا عالميا يليق بمكانة الأمير في التاريخ الإنساني. وقد شدد على إشراك الكفاءات الجزائرية والعالمية، وفق دفتر شروط يحافظ على المضمون المتفق عليه.

بهذه الإصلاحات والمبادرات، تبدو آفاق السينما الجزائرية مفتوحة على مرحلة جديدة من التآلق، حيث يلتقي الدعم السياسي بالرؤية القانونية، ويواكبه التكوين الأكاديمي والفرص الاستثمارية، لتستعيد الجزائر موقعها الطبيعي على خارطة السينما العالمية، وتكتب فصلا جديدا في حكايتها مع الفن السابع.

فيلم أجنبي وأفضل مونتاج عام 1970، ليظل عنوانا لصرح الرقي السينمائي، ففي حفل خرافي أدار فقراته الممثل الأمريكي كلينت إيستوود والممثلة الإيطالية كلوديا كاردينال، أعلن عن فوز الجزائر بالجائزة العالمية، وتسلمها المنتج أحمد راشدي، ممثلا عن مؤسسة صناعة السينما الجزائرية التي تولت إنتاج الفيلم الذي صوّرت جميع أطواره بالجزائر العاصمة.

ويذكر الأستاذ بوداود عمير أن فيلم (Z) الذي يُعد من كلاسيكات السينما السياسية العالمية، ضم نخبة من نجوم التمثيل الفرنسي مثل جان لويس ترانتيون وإيف مونتان، والممثلة اليونانية إيرين باباس، إلى جانب أسماء جزائرية بارزة من أمثال حسن الحسني وسيد أحمد أقومي وعلال المحب، وقال عمير إن المخرج كوستا غافراس ذكر في مذكراته «أذهب، حيث من المستحيل أن تذهب»، أن تجربة (Z) كانت ثمرة جرأة سياسية وثقافية، إذ رحّب وزير الثقافة والإعلام آنذاك محمد الصديق بن يحيى بالفكرة، ووَقّر للفريق التسهيلات التقنية واللوجستية رغم شح الموارد المالية، بينما لم يتردد الرئيس بومدين في منح الضوء الأخضر للفيلم رغم حساسية موضوعه.

ويسجل بوداود عمير أن التوهج الذي عرفته السينما الجزائرية، لم يكن ممكنا لولا دور الديوان الوطني للتجارة والصناعة السينماتوغرافي (ONCIC) الذي تأسس عام 1967 ولعب دورا محوريا في إنتاج أهم الأعمال الجزائرية والعالمية المشتركة، قبل حله عام 1984، ففي تلك الحقبة، بلغ الحضور الجزائري ذروته بفوز فيلم «وقائع سنين الجمر» لمحمد الأخضر حامية بالسعفة الذهبية في كان 1975، ومشاركة مخرجين جزائريين في إنتاج أفلام عالمية وإنجاز أفلام وثائقية نوعية مثل «أغنية الوداع» لأحمد راشدي عن عبد الحليم حافظ.

انتصارات مقبلة

اليوم، تعيش السينما الجزائرية مرحلة مفصلية من تاريخها، وهي تتأهب لاستعادة الريادة بعد أن وضعت السلطات العمومية، بتوجيهات من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أسس نهضة جديدة للفن السابع، قائمة على تشجيع الاستثمار، ودعم التكوين، وتوفير الإطار القانوني الذي يحمي المبدعين ويحفّز على الإنتاج. فقد كان عام 2024 بمثابة نقطة تحول، مع صدور القانون المتعلق بالصناعة السينماتوغرافية، وافتتاح أول معهد وطني عالٍ للسينما يحمل اسم المخرج العالمي محمد لخضر حمينة.

القانون الجديد الذي جاء ثمرة رؤية استراتيجية، يهدف إلى خلق ديناميكية اقتصادية حقيقية في قطاع السينما، عبر ترقية الاستثمار وتسهيل إنشاء المشاريع الخاصة، مع وضع سياسة وطنية واضحة المعالم، تعدها وزارة الثقافة بالتنسيق مع مختلف القطاعات، لضمان التطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذه الصناعة، وتكثيفها مع المستجدات التكنولوجية. كما يولي أهمية خاصة لترقية

خمسون عامًا من المقاومة الصحراوية تفضح الاحتلال المغربي

المخزن الكولونيالي.. بهتان في النزاع الأخير



أثبت الشعب الصحراوي، على مدار خمسة عقود كاملة، أن إرادة التحرر قادرة على الصمود في وجه أطول احتلال في القارة الإفريقية، فمنذ اندلاع النزاع سنة 1975 عقب الانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية، ظل الصحراويون متمسكين بحقهم في تقرير المصير، رافضين كل محاولات فرض الأمر الواقع من طرف المغرب، الذي سعى عبر دعاية سياسية مغرضة، وتحركات عسكرية مشؤومة، واتفاقيات اقتصادية غير مشروعة، إلى تكريس وجوده الاستعماري على الإقليم، غير أن الشعب الصحراوي العظيم، عرف كيف يذيقه الهوان، ويعلمه أن الأحرار أعلى من المسامات الرخيصة، والألاعيب الدنيئة.

روابط سيادة بين المغرب والإقليم تبرر ضمّه، كما نصّت عدّة لوائح أممية على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير عبر استفتاء حرّ ونزيه، وهو ما ظل المغرب يعرقله منذ عقود، ويبدّل "جهوداً" غير معقولة في التلقيم وصناعة البهتان من أجل الاستيلاء على مقدرات شعب أعزل لا يرغب إلا في حقّه الشرعي في رفع الظلم المخزني. من الأمثلة على محاولات المغرب، استغلال الثقافة والفن لتجميل صورته في الصحراء الغربية، ومن ذلك السماح بتصوير فيلم للمخرج العالمي كريستوفر نولان في مدينة الداخلة المحتلة، ووفقاً لموقع "لا تنسوا الصحراء الغربية"، فإن هذه الخطوة ليست بريئة فنياً، بل تأتي ضمن سياسة مدروسة لتطبيع الاحتلال وجعله يبدو جزءاً من الحياة الطبيعية في الإقليم، في محاولة للتأثير على الرأي العام الدولي.

ابتزاز بالهجرة..

ولا يتوقف شرور المخزن عند حدود البهتان، والانتهاكات الانسانية، والترعيع الممنهج للآمنين، بل يواصل في حماقاته، ويهدّد كل من يفكر في إحقاق الحق بوسائل شتى، منها ما تحدثت عنه الكاتبة الصحفية الإسبانية آنا ستيل التي ذكرت في مقال لها بحادثة سبّته عام 2021، حين سمح المغرب بعبور آلاف المهاجرين نحو الجيب الإسباني خلال ساعات قليلة، معتبرة أن هذا الحادث كشف بوضوح استخدام الرباط للهجرة كورقة ضغط وابتزاز سياسي على أوروبا، بهدف انتزاع مواقف داعمة لاحتلاله للصحراء الغربية.

جبهة تضامن دولية

أجمع المتحدثون والتقارير على أن استمرار الاحتلال المغربي في سياساته الاستيطانية والاقتصادية والثقافية في الصحراء الغربية يتطلب مواجهة أكثر صرامة من المجتمع الدولي، عبر تفعيل آليات المراقبة الأممية، وفرض عقوبات على أي طرف يشارك في استغلال موارد الإقليم بشكل غير قانوني. كما دعوا إلى تعزيز جبهة التضامن مع الشعب الصحراوي، خاصة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، لمواجهة اللوبيات الكولونيالية التي تنتهك المقدرات الصحراوية تحت غطاء "تأييد المغرب".

صمود حتى النصر

خمسون عامًا من النضال أظهرت أن القضية الصحراوية ليست مسألة حدود أو نزاعاً ثنائياً بين المغرب وجبهة البوليساريو، بل قضية تصفية استعمار تحظى بشعبية دولية كاملة. وبينما يواصل الاحتلال المغربي توظيف كل الوسائل - من الدعاية الإعلامية، والابتزاز السياسي، إلى نهب الثروات - لإدامة سيطرته، يبقى الرهان على قدرة الشعب الصحراوي على الصمود، وعلى تزايد الضغوط الدولية التي قد تفرض في النهاية حلاً يضمن حق تقرير المصير، وهو الحق الذي لا يسقط بالتقادم.

جميع المشاريع التي "تشرعن" الاحتلال أو تستغل الثروات الصحراوية خارج إرادة الشعب الصحراوي الذي هو صاحب السيادة الوحيد على أرضه.

في السياق ذاته، أصدرت منظمة كوديسا بياناً شديد اللهجة، أدانت فيه استمرار نهب الثروات السمكية في الداخلة المحتلة، محدّرة من جرائم بيئية ناجمة عن الصيد الانتقائي وتدمير التنوّع البيولوجي البحري، في ظل تعنّب إعلامي وصمّت دولي، وأكد البيان أن هذه الممارسات تسهم في إفقار الصيادين الصحراويين وحرمانهم من حقهم في مواردهم الطبيعية.

وتبّه بيان كوديسا إلى أن هذا "السلوك اللامسؤول" يؤدي إلى تدمير ممنهج للتنوّع البيولوجي البحري وتلوّث مياه المحيط الأطلسي، مشدّداً على أن "الجرائم البيئية الجسيمة لا تتفصل عن سياسات الاحتلال المغربي في الصحراء الغربية الذي ينهب موارد الأرض والبحر ويقصّي أصحاب الأرض الأصليين من الشعب الصحراوي من حقهم الطبيعي في استغلال ثرواتهم، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات المحاكم التي أكدت مراراً أن المغرب ليست له أي سيادة على الصحراء الغربية".

كما أكد البيان أن مدينة الداخلة المحتلة "تحوّلت إلى مسرح مفتوح للنهب والعبث بثرواتها الطبيعية في غياب أية رقابة بيئية أو محاسبة قانونية، حيث يتم تصدير كل هذه الخيرات في تجاهل تام لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والسيادة على موارده الطبيعية".

تواطؤ دولي.. وفرنسا تحت المجهر

من جهة أخرى، توجهت أصابع الاتهام إلى فرنسا الفارقة في مشاكلها الاقتصادية، وتسعى إلى نهب الثروات الصحراوية تحت مسمى (الاستثمار)، وحث مركز التحليل للصحراء الغربية، فرنسا، على احترام القانون الدولي والأوروبي، بعد تخصيص الوكالة الفرنسية للتنمية مبلغ 150 مليون يورو لـمشاريع "في الأراضي المحتلة، وحذر من أن هذا التمويل يمثل انتهاكاً صريحاً، وقد يعرّض باريس لمتابعات قضائية أمام المحاكم الأوروبية والفرنسية، خاصة بعد القرارات الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية التي أبطلت الاتفاقيات التجارية مع المغرب لعدم استشارة الشعب الصحراوي.

وفي السياق، أدان المركز "بشدة" المعاملة "المنحازة والمضللة" لإحدى القنوات العمومية الفرنسية التي بثت تقريراً تلفزيونياً يروج لما أسمته "تنمية اقتصادية مذهلة" في الصحراء الغربية بفضل ما وصفته بـ«الاستثمارات المغربية»، وذكر أن الصحراء الغربية إقليم غير مستقل أدرجته الأمم المتحدة منذ سنة 1963 على قائمة الأقاليم الواجب تصفيتيها من الاستعمار.

البعد القانوني واضح

تستند القضية الصحراوية إلى أرضية قانونية صلبة، إذ أدرجت الأمم المتحدة الصحراء الغربية منذ 1963 ضمن قائمة الأقاليم غير المحكومة ذاتياً، وأكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري لعام 1975 أنه لا وجود لأي

لكنها فعالة، لمخططات التذويب الثقافي التي يسعى إليها المخزن المغربي.

استنزاف العدو

قائد الناحية العسكرية الرابعة للجيش الصحراوي، حبوبا عبد الله أبريكا، قدّم قراءة ميدانية لمسار الصراع المسلح، مؤكّداً أن حرب الاستنزاف التي يخوضها الجيش الصحراوي منذ استئناف القتال أواخر 2020، كدّبت القوات المغربية خسائر مادية وبشرية، وأسهمت في زيادة الضغوط الاقتصادية على الرباط، التي تعاني أصلاً من مديونية مرتفعة ونسب بطالة متنامية.

وأشار أبريكا إلى أن هذه الحرب، رغم أنها لا تحقق تقدماً سريعاً على مستوى السيطرة الجغرافية، إلا أنها تؤثر بشكل كبير على منويات الجيش المغربي، وتُبقى القضية الصحراوية حاضرة كملف نشط في الأجندة الدولية.

انتهاكات إنسانية بالجملة

على الصعيد الإنساني، كشف رئيس الاتحاد العام للعمال الصحراويين، نفعي أحمد، عن جرائم ارتكبتها الاحتلال ضد المدنيين، بينها القصف بأسلحة محظورة دولياً، واستهداف التجمعات السكنية بطائرات مسيّرة، ما أسفر عن سقوط ضحايا في صفوف العائلات الصحراوية. واعتبر أن هذه الممارسات تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وتستوجب تحقيقات أممية مستقلة.

نهب الثروات - الوجه الاقتصادي للاحتلال

من أخطر أبعاد الاحتلال المغربي للصحراء الغربية، ما أثير مؤخراً حول مشروع طاقوي جديد في منطقة الكركرات المحتلة، والذي وصفته رئيسة المرصد الصحراوي لمراقبة الثروات الطبيعية، ياقوتة المختار، بأنه خرق سافر للقانون الدولي، ومحاولة لتكريس الاحتلال عبر مشاريع ظاهرها "تنموي" وباطنها خدمة المصالح العسكرية والاقتصادية للمخزن المغربي.

وكان الاحتلال المغربي قد أعلن عن إطلاق مناقصة دولية لإنشاء وتشغيل محطة طاقة هجينة في منطقة الكركرات بالجزء المحتل من الصحراء الغربية، على الحدود الموريتانية، على مساحة تقارب 10 هكتارات، لتؤكد المختار أن أي استغلال للموارد الطبيعية دون موافقة جبهة البوليساريو يعد باطلاً وغير قانوني، مشيرة إلى أن الكركرات، كجزء من الأراضي المحتلة، لا يجوز استخدامها كحقل تجارب تقنية أو منصة استثمارية لصالح دولة الاحتلال، وأضافت المسؤولية الصحراوية أن هذا المشروع "يأتي في سياق مساع حثيثة من المغرب من أجل تكريس احتلاله للصحراء الغربية وتوسيع بنيته التحتية في مناطق خارج حدوده المعترف بها دولياً، وشدّدت على ضرورة دعوة الأمم المتحدة وجميع الهيئات الدولية إلى تحمّل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية لوقف

محمد لعرايبي

هذا الثبات الصحراوي في الموقف، تحوّل إلى عنصر حاسم في إرباك استراتيجيات المخزن، وفق ما أكد المشاركون في ندوة علمية نظمها المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة بالجزائر، تحت عنوان: "القضية الصحراوية: 50 سنة من النضال والكفاح والصمود"، والتي شهدت مداخلات دبلوماسيين وخبراء وباحثين سلطوا الضوء على أبعاد الصراع، وأدوات المواجهة، والتحديات الراهنة.

أنوار الحقيقة لا تطفئ..

في كلمته، شدّد سفير الجمهورية العربية الصحراوية بالجزائر، خاطري ادوم، على أن الاحتلال المغربي بنى استراتيجيته الإعلامية منذ البداية على "شيطنة" الكفاح الصحراوي، ووصم القضية بأنها "مفتعلة" لا علاقة لها بحق تقرير المصير، في تناقض صارخ مع قرارات الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية.

وأضاف السفير أن هذه الحرب الدعائية لم تقتصر على تشويه صورة جبهة البوليساريو - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي - بل شملت محاولات لخلق بدائل سياسية وهمية، وطرح مقترحات للحكم الذاتي تتجاهل الطبيعة القانونية للنزاع باعتباره قضية تصفية استعمار، ومع ذلك، فإن صمود الشعب الصحراوي في الميدان السياسي والمقاومة المدنية والعسكرية أفسد هذه المخططات، وأجبر المغرب على البقاء في موقع دفاعي على الساحة الدولية.

الحرب النفسية الدعائية..

الكاتب والإعلامي الصحراوي، حمة المهدي، لفت في مداخلته إلى خطورة الحرب النفسية التي يقودها الإعلام المغربي، والتي تستهدف تضليل الرأي العام المحلي والدولي عبر بث روايات مشوّمة، وتزييف الحقائق التاريخية والقانونية، وأوضح أن هذه الحملة تسعى لتقديم المغرب كـ"قوة مديرة" للإقليم، وهو توصيف ترفضه الأمم المتحدة، وتعتبره صيغة دعائية تهدف إلى إخفاء حقيقة الاحتلال. وفي المقابل، شدّد المهدي على أن الرد على هذه الحرب يتطلب جهداً استراتيجياً في التعريف بالقضية الصحراوية عبر منصات إعلامية دولية، والاستعانة بشهادات وتقارير موثقة من منظمات أممية وحقوقية لإثبات بطلان الرواية المغربية.

الهوية الوطنية.. خطّ دفاع ثقافي

يمثل جبهة البوليساريو في المشرق العربي، مصطفى الكتاب، تناول جانباً بالغ الأهمية، وهو الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية للشعب الصحراوي في مواجهة محاولات الاحتلال لطمسها، وأكد أن الروابط التاريخية والثقافية العربية والإسلامية للصحراء الغربية، تعد من ركائز النضال، وأن الحفاظ عليها يمثل مقاومة ناعمة،



إبراهيم النابلسي ..

حين يكون رجل واحد جبهة أمة وحين يكون الوفاء رفيق السلاح

في مثل هذا الفجر، قبل ثلاثة أعوام، تسلّلت إلى نابلس مئات الأقدام المدججة بالسلاح.

اليام، قناصة سايرت متكال، كتائب الهندسة، والمشاة، ووحدات الشبايك أحاطوا البلدة القديمة كما يحيط الطوق بالعنق، وأغلّقوا كل منفذ للهواء والنور.

ساعات من الرصاص والنار، أصوات تزلزل الحجر قبل البشر، حصاراً أرادوه نهاية الحكاية.

لكن حين هدا الصخب، ودخلوا حيث ظنوا أنهم سيجدون معسكراً مكتمل العدة والعتاد، وجدوا غرفة متهالكة-

على أرضها أرغفة خبز يابس، نصف قطعة شوكولاتة، كيس شيبس، وبندقية معلقة على جسد اخنقته مئات الطلقات.

وهوم وطن تحيط بقلبه الذي لم يكن هذا أول نيف له، بل كان آخر نيف؛ فقد نلف قلبه حين ونع رفيقاً إثر رفيق، ونلف حين لم يجد ممن كان يجب أن يجد منهم العون والسند، ونلف حين حارب آخر حروبه.

لكن إبراهيم لم يكن وحيداً-

كان معه شاب وفي مخلص، إسلام صوبح، الذي حمل البندقية إلى جانبه، ورفض أن يتركه مهما اشتد الحصار. وضع دمه على دم إبراهيم، ويده مع يده، فتضجرت دماؤهما معاً، وصنعا لنا مجداً لا يُشتري ولا يُمحق.

سأل الضابط جنوده بالعبرية: "من كان يقاقلنا؟"

قالوا: "إبراهيم النابلسي".

ظنه اسم كتيبة، فقيل له: "لا يا سيدي-إنه شاب واحد" ولم يعلموا أن هناك روحاً أخرى تقاقل معه، اسمها إسلام صوبح، وأن الاثنين كانا كتنفاً بكشف حتى آخر نفس.

إبراهيم لم يكن فرداً، كان حالة.

لم يكن اسماً في نشرات الأخبار، بل نداء في وعي الفلسطينيين جميعاً.

كان الدليل على أن المقاومة ليست بعدد البنادق، بل بعدد القلوب التي تؤمن بها.

لقد أعاد تعريف البطولة، وأريك العدو حتى جعله يتحدث عنه كما يتحدث عن جيش، وأخرج الجيوش بصلابته الفرية، ووفاء رفاقه.

في ذلك اليوم، انتصر إبراهيم النابلسي وإسلام صوبح-

لا بالنصر العسكري، بل بالنصر الذي يُكتب في ذاكرة الشعوب، ويزهر في وعي الأجيال.

تركوا لنا رسالة صافية:

أن كرامة وطن، أحياناً، تختصر في شابين-

وأتهما حين يكون اسمهما إبراهيم النابلسي وإسلام صوبح، يصحان الأمة كلها.

وكما أوصى إبراهيم في آخر كلماته:

"شاب-بعض خواتكم-ما ترموا البارودة".

بقلم الأسير المحرر: رائد عبد الجليل

رصاصه على الحقيقة



في صباح رمادي، بعد ليلة دامية هزت فيها أصوات القصف جدران الخيام، استيقظت على أمل أن يكون هناك ما يُخفف عن قلوبنا المثقلة. فتحت هاتفي أتصفح مواقع التواصل الاجتماعي، لأجد خبراً أنزل كالمصاعقة:

"استهداف عدد من الصحفيين أثناء تغطيتهم للعدوان".

تجمدت أناقلي..لم أستطع أن أكمل القراءة. شعرت وكأن الرصاصه لم تصبهم وحدهم، بل أصابت قلوبنا جميعاً. كيف تُستهدف الكلمة؟ كيف يُقتص صوت الحقيقة؟! كانوا هناك ينقلون الحقيقة، يصورون المأساة لحظة بلحظة، يرصدون الألم، يحملون الكاميرا بدل السلاح..وكل ما أرادوه أن يسمع العالم صوت غزة، لكن، يبدو أن الحقيقة أصبحت هدفاً. أن تجارب بالكذب، ثم تغتال بالصمت.

لم يودوا يريدون من يروي القصص ولا من يُحصى أسماء الشهداء. كتب في دفترى ذلك الصباح: "لا تموت الحقيقة..حتى لو اغتيلت الكاميرا". فحتى في غياهم، سنبقى صورههم، كلماتهم، وصرخاتهم تسكن ذاكرتنا..لأن الصحافة في غزة ليست مهنة، بل شهادة.

بقلم: آلاء العقاد

عيادة الرملة..

سجن أم مذبحة صامتة؟



صمت دولي مخزٍ وتخاذل في مواجهة انتهاكات الاحتلال.

هذا الإهمال المتعمد في تقديم الرعاية الطبية لا يندرج ضمن سياسة قمع فحسب، بل هو قتلٌ متعمد يطل أجساداً مقاومة تحمل أعباء الوطن على أكتافها. إن نادي الأسير الفلسطيني قد كشف الستار عن هذه الكارثة الإنسانية، ووجه نداءً عاجلاً لكل المؤسسات الحقوقية والإنسانية للضغط على الاحتلال من أجل توفير العلاج اللازم وحماية حياة الأسرى. إننا نؤكد أن حياة الأسير هي مسؤولية وطنية وإنسانية وأخلاقية تقع على عاتق الجميع، وأن الصمت عن هذه الجرائم يجعلنا شركاء فيها. فهل ستظل "عيادة الرملة" مجرد سجن أم ستتحول إلى نقطة انطلاق لإنقاذ حياة الأسرى وتحقيق العدالة، إن على الضمير العالمي أن يتحرك، وعلى كل حرٍّ في العالم أن يقف مع أبطال الحرية، ليكسروا جدار الألم والمعاناة داخل زنازين الاحتلال، قبل أن تتحول هذه المعاناة إلى مأساة لا يُحتمل صدها.

الأسير المحرر أحمد سليم

ثمانى رصاصات.. وقلب لا ينهزم



بقلم: ثورة ياسر عرفات

في قلب سلفيت، حيث تنبض الأرض بالعزم، وتخشّبت التلال بصدى المقاومين، بدأت حكاية أحمد سليم الحقمط "أبو فادي"، قصة لا تُروى إلا بمداد الألم، ولا تُقهر إلا بمن عاش معنى الوطن الحقيقي. لم يكن أحمد مجرد شاب فلسطيني وُلد في مدينة سلفيت في أواخر الثمانينيات، بل كان وعداً موجلاً للحرية، يحمل في قلبه شوق الأرض، وفي عينيه وهج التحدي. تربى على حكايات الشهداء والأسرى، وسكنته فلسطين لا كخريطة بل كهوية لا تنفصل عن دمه. في أوائل الألفينات، وبينما كانت سلفيت تقاوم بصلابة جبالها، كان أحمد في طليعة من واجهوا المحتل. لم يكن ينتظر دوراً أو منصّباً، بل كان يتحرك من قلبه، مؤمناً بأن الحرية لا تُمنح بل تُنتزع.

وفي إحدى الأيام المشحونة بالتوتر، كان أحمد في ساحة من ساحات مدينة سلفيت، حين تسللت قوة صهيونية خاصة إلى المكان. وقع اشتباك عنيف، قاتل فيه أحمد ببسالة، لكن رصاصات الغدر اخترقت جسده، ثمان منها استقرت فيه، وأثخنت قدمه بالجراح. لم يكن هذا المشهد نهاية، بل بداية الأسر الطويل. نُقل أحمد وهو ينزف إلى التحقيق ثم السجن، محمولاً على نقالة، لكن روحه لم تكن منهارة. بدأ داخل السجن فصلاً جديداً من الصمود، لا كضحية، بل كمقاوم يتحدى السجن كما تحدى الرصاص. داخل

الزناينة، كان الألم في قدمه لا يفارقه، لكنه لم يطلب شفقة. لم يكن يعاني من أمراض، بل من إهمال طبي متعمد، ترك إصابته بلا علاج حقيقي، لتبقى آثارها شاهدة على جريمة الصمت. ورغم القيد والجراح، اختار أحمد أن يجعل من السجن جامعة. قرأ بنهم، درس، تتقف، وبدأ يُعلم من حوله.

كانت روحه تكبر، وعقله يتسع، وكان دائماً يقول لرفاقه: "السجن يقيد الجسد، لكن الفكر لا يُسجن". مرّت السنوات ثقيلة، أكثر من عقدين قضاهما خلف

اغتيال الحقيقة

تصفية الصحفيين الفلسطينيين في غزة من منظور قانوني



الدولية، الذي يجرم الهجمات المتعمدة على المدنيين والأشخاص المحميين.

البعد الإنساني والسياسي للجريمة

اغتيال الصحفي هو اغتيال للشاهد، وخنق للصوت الذي ينقل الحقيقة للعالم. فالصحفيون الفلسطينيون في غزة، وهم في الخطوط الأمامية، يؤثرون جرائم القصف والحصار، ويشكلون خط الدفاع الأخير أمام محاولات طمس الوقائع. تصفيتهم تهدف إلى تعتيم المشهد، وحرمان المجتمع الدولي من المعلومات الموثوقة حول ما يحدث على الأرض.

المسؤولية والمحاسبة

تفرض القوانين الدولية على الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، بل والمجتمع الدولي بأسره، واجب التحقيق في مثل هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها. ولا يجوز التذرع بالحصانة السياسية أو العسكرية للإفلات من العقاب، إذ أن الجرائم ضد الصحفيين في أوقات النزاع هي انتهاكات جسيمة لا تسقط بالتقادم. إن اغتيال الصحفيين الفلسطينيين في غزة ليس فقط جريمة بحق الأفراد، بل هو جريمة بحق الإنسانية جمعاء، ومحاولة منهجة لطمس الحقيقة

في قلب المأساة الإنسانية التي يعيشها قطاع غزة، تتكشف جريمة مزدوجة: جريمة قتل الأرواح وجريمة اغتيال الحقيقة. فاستهداف الصحفيين الفلسطينيين ليس مجرد عمل عدائي ضد أفراد، بل هو اعتداء مباشر على الحق في المعرفة، وخرق صارخ للقوانين الدولية التي تكفل حرية الصحافة وحماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة.

بقلم الناشط الحقوقي: أ. شريف الصباغ

وفقاً للمادة (79) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعا 1977، يتمتع الصحفيون العاملون في مناطق النزاع المسلح بالحماية ذاتها الممنوحة للمدنيين، شريطة عدم مشاركتهم المباشرة في الأعمال العدائية. كما أن المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والماد 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تؤكد على حق الأفراد في حرية الرأي والتعبير، بما يشمل نقل واستقاء المعلومات دون قيود. وعليه، فإن استهداف الصحفيين الفلسطينيين أثناء تغطيتهم للجرائم والانتهاكات في غزة يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وقد يرقى إلى جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية



في حصيلة لمفارز الجيش الوطني الشعبي خلال أسبوع القضاء على أربعة إرهابيين بالحدود الجنوبية-الشرقية

■ إحباط إدخال 4 قناطر «كيف» عبر الحدود مع المغرب

الإرهابية، خلال عمليات متفرقة عبر التراب الوطني.

وفي إطار محاربة الجريمة المنظمة ومواصلة للجهود الحثيثة الهادفة إلى التصدي لآفة الاتجار بالمخدرات ببلادنا، أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مختلف مصالح الأمن خلال عمليات عبر النواحي العسكرية، (51) تاجر مخدرات وأحبست محاولات إدخال (4) قناطر و(7) كيلوغرام من الكيف المعالج عبر الحدود مع المغرب، فيما تم ضبط (2,52) كيلوغرام من مادة الكوكايين و(192057) قرص مهلوس.

ويكمن من «تمنراتس وبرج باجي مختار وإن صالح و إن قزام واليزي، أوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي، (306) أشخاص وضبطت (33) مركبة و(172) مولدا كهربائيا و(96) مطرقة ضغط، بالإضافة إلى كميات من خليط خام الذهب والحجارة وتجهيزات تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب، في حين تم توقيف (13) شخصا آخر وضبط (3) بنادق صيد و(16005) لتر من الوقود، بالإضافة إلى (16) قنطارا من مادة التبغ، وهذا خلال عمليات متفرقة.

من جهة أخرى، «أحبست حراس السواحل محاولات هجرة غير شرعية بسواحلنا الوطنية وأنقذوا (562) شخصا كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع، فيما تم توقيف (718) مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة عبر التراب الوطني»، وفقا لذات الحصيلة.

بإشراف اللواء محمد الصالح بن بيشة تدشين مقر المديرية المركزية للوقود لوزارة الدفاع الوطني

التنظيم والإمداد، المدير المركزي للوقود لوزارة الدفاع الوطني، ومديري ورؤساء المصالح المركزية بوزارة الدفاع الوطني وأركان الجيش الوطني الشعبي.

بعد مراسم الاستقبال -يضيف البيان- تابع الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني «عرضا شاملا حول المديرية، ليقوم بعدها بتفقد مختلف منشآت المقر الجديد».

وفي لقائه بإطارات ومستخدمي المديرية المركزية للوقود، أكد الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني على «الدور الهام والمحوري للمديرية المركزية للوقود في مجال الإسناد اللوجستي والتأمين بالمواد البترولية على مختلف تشكيلات ووحدات قوام المعركة للجيش الوطني الشعبي عبر كامل التراب الوطني لضمان جاهزية عملياته قصوى». وفي الختام، وقع الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني على السجل الذهبي للمديرية، وفقا لذات المصدر.

على مستوى كافة مؤسسات التعليم العالي تأجيل انطلاق الدروس الجامعية إلى 22 سبتمبر المقبل

تقرر تأجيل تاريخ الإنطلاق الفعلي للدروس على مستوى كافة مؤسسات التعليم العالي إلى يوم الاثنين 22 سبتمبر المقبل، مع الإبقاء على موعد التحاق الأساتذة الباحثين بمناصب عملهم، يوم السبت 6 سبتمبر، حسب ما علم، أمس الأربعاء، لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. في مذكرة وجهها الأمين العام لوزارة التعليم العالي إلى رؤساء الندوات الجوية للجامعات، يأمرهم فيها بالاتصال بمديري مؤسسات التعليم العالي لإبلاغهم بقرار تعديل موعد الدخول الجامعي 2025-2026، أعلن ذات المسؤول أنه «تقرر تأجيل تاريخ الإنطلاق الفعلي للدروس بالنسبة للطلبة إلى يوم الاثنين 22 سبتمبر 2025 عوضا عن يوم السبت 13 سبتمبر 2025، مع الإبقاء على موعد التحاق الأساتذة الباحثين بمناصب عملهم، يوم السبت 06 سبتمبر 2025». وفي إطار تكريس سياسة «صفر ورق»، ذكر الأمين العام بأن «التوقيع على محاضر الاستئناف الخاص بالأساتذة الباحثين، يجب أن يتم حصريا عن بعد، وذلك في التاريخ المحدد».

إدراج الصحافة الإلكترونية كآلية لإشهار الصفقات العمومية

قرار رئيس الجمهورية التاريخي

يدخل حيز التنفيذ

■ إعلام مؤثر.. حرّ وتعدّدي يؤدي دوره في خدمة الجزائريين

وبعد تفعيل هذا القرار التاريخي من جملة التدابير التي كان قد اتخذها السيد رئيس الجمهورية لفائدة الإعلام الوطني، على غرار إعادة تفعيل صندوق دعم الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية وأنشطة تكوين الصحفيين ومهنيي الصحافة وتخفيض تكلفة شريط وكالة الأنباء الجزائرية لفائدة وسائل الإعلام الوطنية، وكذا تخفيض الرسم على القيمة المضافة وتخفيض سعر تكلفة إيواء المواقع الإلكترونية لدى اتصالات الجزائر مع زيادة طاقتها وتخفيض سعر الإيجار في دار الصحافة.

وفي ذات المسمى، تم استكمال كافة النصوص التنظيمية التي تؤطر العمل الصحفي، والمتعلقة بالقانون العضوي للإعلام والقانون المتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، وكذا القانون المتعلق بالأنشطة السمعية البصرية، وذلك بهدف تعزيز الاحترافية والمهنية ودعم آليات الضغط.

وتم استحداث قانون أساسي خاص بالصحفي يحدد شروط ممارسة المهنة والحقوق والواجبات المرتبطة بها ويؤسس لخطاب صحفي مسؤول، بعيدا عن المعلومات الزائفة أو المغرضة أو المضللة مع احترام قواعد وآداب وأخلاقيات المهنة.



وفي سياق ذي صلة، رحبت المنظمات المهنية الناشطة في قطاع الاتصال ببدء تنفيذ هذا القرار التاريخي واصفة إياه بـ«القفزة النوعية في مسار تطوير الإعلام الوطني»، والتي من شأنها تعزيز مكانة الصحافة الإلكترونية كصوت وطني مسؤول ودعامة أساسية للتنمية الشاملة. واعتبرت أنّ هذا القرار يعكس إرادة سياسية واضحة ورؤية شاملة تدعم مكانة الصحافة الإلكترونية في المنظومة الإعلامية الوطنية، ويوفر لها أدوات الدعم والتمويل الضرورية لضمان استدامة أدائها، مؤكدة أنّ هذا الإطار القانوني «يعزز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص في الصفقات العمومية ويعتبر عن حرص الدولة على تطوير إعلام رقمي مسؤول وفعال».

دخل القرار التاريخي الذي اتخذته رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والمتعلق بإدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، حيز التنفيذ، وذلك إثر صدور مقرر وزاري مشترك بين وزير المالية والاتصال.

ويحدد هذا النص شروط وكيفية النشر عبر الصحافة الإلكترونية المعتمدة عند إبرام الصفقات العمومية، وفقا للقانون رقم 12-23 المؤرخ في 5 أغسطس 2023.

وكان رئيس الجمهورية قد قرّر خلال ترؤسه اجتماعا لمجلس الوزراء في مايو 2023، إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية وعدم الاقتصر على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به، وذلك في إطار القانون المحدد للقواعد العامة للصفقات العمومية.

وضمن رعايته وإشرافه الشخصي على التحولات الجذرية والقفزة النوعية التي يشهدها قطاع الإعلام، وبجهد رئيس الجمهورية الحكومة، في عديد المناسبات، بضرورة مواصلة توفير كل وسائل الدعم والإسناد لقطاع الإعلام من أجل تحقيق احترافية حقيقية

أحد أبرز الأدباء المصريين والعرب وفاة الروائي المصري صنع الله إبراهيم

توفي الروائي المصري صنع الله إبراهيم، صباح أمس الأربعاء بالعاصمة المصرية القاهرة، عن عمر ناهز 88 عاما، بعد صراع مع المرض، حسب ما أوردته وسائل الإعلام المصرية.

ويعد صنع الله إبراهيم، المولود في 1937، أحد أبرز الروائيين المصريين والعرب حيث اشتهر برواياته ذات الطابع السياسي الاجتماعي، والتي اهتمت بالنقد السياسي والتحليل الاجتماعي لسلوك الإنسان في المجتمع المصري والعربي بشكل عام وعلاقة السلطة بالناس والمثقفين. ودرس الفقيه الحقوق في بداياته قبل أن يمارس الصحافة، وقد عرف خصوصا بتوجهاته اليسارية التي أثرت كثيرا على إبداعاته الأدبية، التي جمعت بين التخيل والواقع اليومي ووقائع التاريخ والبحث في الأرشيف، كما عُرف أيضا بمعاداته للكيان الصهيوني وممارساته الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني، وعلى مر مسيرته الإبداعية الطويلة، حصل صنع الله إبراهيم عدة جوائز أدبية مصرية وعربية، من بينها جائزة «غالب هلسا» من اتحاد الكتاب الأردنيين عام 1992، جائزة أفضل رواية مصرية عام 1998، وأيضا جائزة «ابن رشد للفكر الحر» عام 2004. ومن أبرز رواياته «تلك الرائحة» (1966) أولى أعماله الروائية، «اللجنة» (1981)، «بيروت بيروت» (1984)، «وردة» (2000) و«أمريكانلي» (2013). كما تحوّلت روايته «ذات» إلى مسلسل مصري لاقى نجاحا جماهيريا كبيرا.

مشاركا في المؤتمر العالمي 10 لدار الإفتاء المصرية زيد الخير يناقش إستراتيجية إعداد المفتي الرشيد

التي تفرضها تقنيات الذكاء الاصطناعي على صناعة الإفتاء».

ومن بين أهم مخرجات الجلسة -حسب البيان- «الحث على ضرورة تبني استراتيجية متكاملة لإعداد المفتي الرشيد من خلال برامج أكاديمية ودورات تدريبية ومنصات رقمية متعددة»، مع إيلاء «عناية خاصة للمواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية»، إلى جانب «تطوير قواعد بيانات تحتوي على فتاوى معتمدة ومراجع علمية».

التشكيلي هاني بن ساسي يعرض أعماله بالعاصمة رؤية انطباعية لمناظر طبيعية جزائرية خلابة

وروح التجدد، مثلما هو الحال في لوحات «جنة»، «القطرة»، «واد وسط بساتين النخيل»، «عين المزوقة» و«حاملات الماء».

وفي لوحة «ليلة هادئة» يعمن الفنان في سكينه الليل وزرقة البحر وانعكاس ضوء القمر على سطحه برومانسية ملفتة، وكذلك أصغت ريشته إلى نبض الحياة اليومية بقصبة الجزائر وبسكرة وأردار وغيرها من المناطق وهذا في أعمال من قبيل «بسكرة»، «الدفرة الحمراء»، «تمنيط أدرار» و«ساحة الشهداء» وغيرها، وهي إبداعات تنعكس منها أيضا الخصوصيات الثقافية المتنوعة.

ويتيمز هاني بن ساسي، وهو فنان تشكيلي عصامي، بأسلوب فني معاصر يجمع بين الأصالة والحداثة، إذ يُظهر في أعماله اهتماما واضحا بالهوية الثقافية، وقد شارك في أكثر من 60 معرضا فرديا وجماعيا محليا ودوليا منذ عام 2009.

ترأس رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، مبروك زيد الخير، أمس الأربعاء بالقاهرة، الجلسة العلمية الرابعة خلال المؤتمر العالمي العاشر لدار الإفتاء المصرية والأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، حسب ما أفاد به بيان للمجلس.

أوضح المصدر أنّ الجلسة التي شاركت فيها نخبة من علماء الشريعة والخبراء الدوليين، شهدت «العديد من المداخلات المتميزة والبناءة في مجال الإفتاء المؤسسي والتحويلات الكبرى

يعرض الفنان التشكيلي هاني بن ساسي مجموعة من لوحاته التشكيلية بالجزائر العاصمة، معبرا من خلالها عن رؤيته الانطباعية لمناظر طبيعية خلابة عبر التراب الوطني.

يحتضن قصر الداى حسين ببلدية حسين داي هذا المعرض إلى غاية 19 أوت الجاري، حيث يضم 17 لوحة أبدعها الفنان في السنوات الخمس الأخيرة، وهي عبارة عن رحلة ساحرة عبر أماكن مختلفة من الجزائر يقرب من خلالها الفنان وينظره عصرية من مكان جمال التراث الجزائري الموجود بالمدن العريقة مثل قصبة الجزائر العاصمة ومدن ومناطق أخرى صحراوية وجبلية.

وتتميّز لوحات بن ساسي، الزيتية والمائية، بانجذابه إلى الماء حينما كان، سواء في الوديان أو السواقي أو المنابع السخية أو النوافير وكل ما يحيط بهذا العنصر الحيوي من حياة وصفاء